

دراسات لغوية

أصول اللغة العربية بين النائية والسلائية

دكتور توفيق محمد شاهين

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة : ت ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الأولى

رجب سنة ١٤٠٠ هـ — مايو سنة ١٩٨٠ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى ميدان لاطو على

تليفون : ٣٠٥٥٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الرحمن • علم القرآن • خلق الانسان • علمه البيان »

صدق الله العظيم

تقديم

بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى ، تقدمت الأبحاث اليوم كثيرا فى علمى (الفونتيك Phonetique) و (الفونولوجيا Phonologie) ، وحلت مشاكل كثيرة فى اللغة الانسانية بعامة .

وقد بحثت اللغات السامية فى ضوء المعايير الحديثة لعلم اللغة : (Linguistics) على يد المستشرقين أكثر من دراستها على يد أبنائها ، مع أنهم أقدر على ذلك من غيرهم ، لتشربهم روح السنتهم ، ولسهولة ادراكهم لأسرارها وخواصها .. وابتدت هذه الأبحاث بثمرات طيبة : وضحت الغامض ، وأزاحت السجف ، واستقرت بها أمور كانت غير قارة . وإذا لم تسعفنا ظروف السبق فى الميدان العلمى ، فلا أقل من أن نحول اللحاق فيه .

ولغتنا العربية غدت — والحمد لله — إحدى اللغات العالمية الكبرى فى المحافل الدولية ، فضلا عن أنها لغة حضارة راقية ، وتنتمى الى أعرق الأسر اللغوية . ولها مشاكل مازالت تنتظر فصل القول فيها .

والساميات عموما — وفيها العربية — بميزة الاعتماد على الجذر والاشتقاق مما يدفع بدراسة النشوء والارتقاء لها ، عسى أن نعرف من هذه الدراسة ما يبدو أحيانا من اضطراب أو خلاف أو تناقضات أو نزاعات .. فى الضوابط ، أو التصريف ، أو المعنى فى القاموس .. على نحو ما نختلف أو نؤول أو نخرج ..

ومع اجلالنا لعلمائنا القدامى ، واستمطارنا رحمت الله تعالى ورضوانه عليهم ، جزاء ما بذلوا وقدموا .. الا أننا نقول : لو توفرت لهم عوامل التقدم (التكنولوجى) ، ولو نظروا فى الساميات عموما وما يجاورها ، فى عمق وشمول دراية ، لغيروا رأيهم فى أمور ، ولجاءت مؤلفاتهم القيمة ليعتورها غموض أو قصور فى بعض الجوانب ، ولكن يحفظها التناسق المعنوى ، واللفظى المعقول فى اتساق يأخذ بحجز بعضه .

والعربية — من دون أخواتها الساميات — لانعرف من بدايتها
ما نعرفه عن أخواتها ، لأن لشقيقاتها نصوصا كثيرة أوضحت معالم
تاريخها .

بينما ما عثر عليه من نصوص عربية قديمة لاتعطى معرفة وافية بالبدايات
الأولى فى تاريخ عربيتنا .

ولأن ما عثرنا عليه من نصوص قديمة للعربية بعيدة كل البعد عن
النصوص الأدبية الجاهلية ، التى وصلتنا فى مستوى عال من جميع
جوانب العربية : أسلوبا وصيغا واتقان معان ، ودقة موسيقى ..
ومعنى ذلك : ضياع حلقات عديدة من النصوص جعلت فجوات بين
الأصول ، وبين ما نجده من حال العربية فى نصوصها الراقية فى الأدب
الجاهلى : أى أن الدراسة اللغوية العربية بدأت بدراسة اللغة المدونة ،
وما وصلنا منها يمثل حال فتوة وشباب . أما البدايات فقد لفها صمت
التاريخ ، واهمال الأبناء ، ورمال شبه الجزيرة العربية بقسوتها ورهبتها .



وفى هذا البحث المتواضع أردت أن القى بعض الاضواء على مشكلة
« الثنائية ، أو الثلاثية » فى الأصول العربية ، وهى مشكلة المَع إليها بعض
اللغويين ، وتعرض لها بعضهم صراحة أو ضمنا ، لكن فى اشارات غير
بعيدة ، ولا أبحاث عميقة ، مع أهمية البحث فيها وضرورته ، لأنها تمثل
أحدى المشاكل الكبرى اللفتنا ، اذ هى وسيلة للتأصيل فى الدور التصريفى،
وكاشفة لتأريخ الاشتقاق ، وتطور المعنى ، وتدرج المبنى ، وإزالة التضارب
بين اشتجار المعانى وتنافرها أو اختلافها :

فحين تحدث القواميس — مثلا — ، أن معنى (نهر) : الزجر ، أو الجريان
والسيولة ، أو الضوء والسنا .. يحار المرء أمام هذه التناقضات
أو الاختلافات ..

ولكن حين ترشد (الثنائية) الى أن الجذر الثنائى : (نه) من (نهر) ،
يعطى معنى : النهى ، والزجر ، والنهر . وأن الجذر الثنائى : (هر)
يشير الى معنى السيولة حين جريان الماء وسيولته . وأن الجذر الثنائى :
(نر) ، يكتنز بحرف العلة فيكون : نارا أو نورا فيبدد الظلام .. حين تتدخل

« الثنائية » وتعين وترشد وتقرب وتدنى — فيزول الاضطراب ، وتتغير
النظرة الى بعض ما ظنناه خلا ، أو قصورا ..

والله أسأل أن يكون بعض التوفيق حالفني فيما سطررت في هذا
الجانب ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وما توفيتي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

توفيق محمد شاهين

مقدمة

اللغة ظاهرة اجتماعية غير مادية .. وتحتاج لذلك عند تحديد عناصرها ومعرفة ماهيتها الى عمليات متعددة غاية في التعقيد والتداخل ، لتشعب عناصرها بين الارسال والاستقبال والتداعى والترجمة ، ويسبق كل ذلك تفكير وتقدير وتدبير : « **فبارك الله أحسن الخالقين** » (المؤمنون : ١٤) فهي أكثر من أصوات ، وأكثر من أن تكون أداة للفكر وأكثر من أن تكون تعبيرا عن الأغراض لجماعة ما . ولذا صدق أن يقال : ان الانسان صار باللغة انسانا ، وبلغ بها العقل منتهاه ، وأخذت بها الحضارة أوجها ذروة واتساعا .

وحين ترقى اللغة برقى أهلها ، تأخذ حيزا من القداسة ، يرفع شأنها ، ويدفع استثمار وجودها ، ويتيه بها أهلها .

وليس بغريب — أذن — أن يكلف بأبحاثها الملوك والرؤساء والمفكرون والفلاسفة فضلا عن سدنتها وعلمائها ، فأبحاث تأصيلها وإدراك كنهها لم تنقطع منذ فجر التفكير حتى الآن ، لما لها من أهمية وغرابة .. اذ أنها في الواقع جزء من كيائها النفسى والروحى .

ودارت الأبحاث اللغوية — وتدور — حول التطور الخارجى للغة ، وحول التطوير — الداخلى لها : أى فى مجال البنية والطبيعة الصوتية من جهة ، وفى مجال الوظيفة الاجتماعية استعمالا واستمعا من جهة أخرى .

وعلى كثرة الأبحاث المتتابعة والمستمرة فى ماهية اللغة ، فان نتائج الأبحاث لم تأخذ — غالبا — صفة التعقيد الجامع المانع ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن بعض الأبحاث ذات الصلة الوثيقة باللغة ما زالت تحبو فى دنيا الكشف والمعرفة كتشريح المخ البشرى ، وتصنيف وظائفه وكشف مخبوءه ، وديناميكية عمله المبهر المثير .

ورحم الله علماءنا القدامى ، فقد أسهموا بجدية وإصالة فى هذه الأبحاث اللغوية بما أسعفتهم الوسائل وتيسرت لهم السبل . فاكثفوا طرقا ،

وأرسوا قواعد ، وأضافوا ورجحوا . . فهم لم يكونوا عائلة ، كما لم يكونوا حملة بريد ، ولا ناقلى رسائل . كما يرميهم خصومهم وشائنوهم . ومنذ القرن الثانى الهجرى كان كتاب سيبويه أشهر كتاب يصف ميادين الأصوات والصيغ والتراكيب وتتابع الكتب القيمة بعده . وخير من يكفينا مؤنة النزال عند التحدى بتفصيل أدق وأشمل وأعمق ، وأخص علامتنا : أبو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢هـ) — طيب الله ثراه — بما قدم من بحوث مبتكرة فى فكر ثاقب فرض نفسه على الزمن بالدقة والأصالة والخلود ، ولعله خير من عرف اللغة الانسانية الأولى بأنها : « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » ، فأشار الى الطبيعة الرمزية الصوتية للغة من جهة ، والى وظيفتها الاجتماعية بين ناطقيها من جانب آخر ، وان كان التعريف غير مانع ولا جامع كما يقول علماء المنطق ، فى شرط التعريف .

ولغتنا العربية أصيلة ، تنتمى الى عائلة لغوية كبيرة عريقة عراقية التاريخ ، تعرف : « باللغات السامية » كما أطلق عليها (شلوتزير) العالم الألماني وزميله (ايكهورن) .

وقد لعبت الشعوب التى تكلمت مجموعة هذه اللغات على مسرح الحضارة العالمية دورا حضاريا رئيسيا خلد على الزمن . والعربية غنية ثرة ، حملت فى ثناياها عوامل تركيتها ونمائها ، ومن ثم ساهرت التطور الحضارى والفكرى ، وعبرت فى يسر عن الفكر الاصيل بكل أبعاده حين أضحت لسان القرآن الكريم ووعاءه ، ووسعت الفكر الدخيل حين مست الحاجة الى التطلع اليه والاستعانة به .

وقد قطعت الأبحاث اللغوية — اليوم — شأوا بعيدا فى العديد من مجالاته ، بفضل ما تهيأ للباحثين من وسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة ، فكان الجديد والمفيد والمثير ، ثمرة لعاملين متكاملين ، هما علم الفونتيك (Phonétique) وعلم الفونولوجيا (Phonologie) بما أسدى

للدراستات اللغوية خدمات جلى وكشف ابهام كثير من أمور اللغة ومشاكلها التى كانت تدور فى تجويفات غير علمية ، وفى توهبات وتهويمات لا يتقبلها العقل الحصيف ، ولا تثبت أمام النقد على أسسه وتحت مقاييسه .

ولم يعد بعض العلماء اليوم أسرى تعلم لغة واحدة ، فعرف كثير منهم أكثر من لغة ، لتتضح أمامه الرؤية ، وتزول عنه حواجز القصور ، والحيز الضيق ، والأفق المحدود .

ولغتنا العربية — كغيرها من اللغات — لها قضايا ومشاكل ، منها ما هو خاص بها ، ومنها ما هو مشترك بينها وبين أخواتها الساميات وغيرها ، مع ما يلحق بكل منها من لهجات ، مما أوجب اعتبار المجموع كلغة واحدة تفرقت خواصها وأسرارها فى مختلف اللغات الأخوات ، ويقنعنا ذلك البحث والاستعانة بميزات لغة لفائدة شقيقتها ، فى انارة غامض ، وتوضيح مشكل ، فى لغة بما هو واضح وصريح فى لغة أخرى . وبذلك يتم ايضاح التناسق المعنوى والمنطقى ، وازالة ما قد يبدو متضاربا ومتناقضا بين أخوات السامية ، كما يزيل أخطاء ما وقع فيه الأقدمون من خلط وقصور ، نتيجة الجهل بلغة أخرى ، أو القصور فى معرفة مميزات وتشابهات المجموعات اللغوية كل على حدة .



وللغتنا العربية قضية خلافية ، طال عليها الأمد ، ولم يتضح وجه الحق فيها حتى الآن الا وهى قضية الأصل الثلاثى أو الثنائى لها .

لأن الساميات عموما تنفرد بميزة ظاهرة : الا وهى الاعتماد على الجذر والاشتقاق ، مما يوجب دراسة النشوء والارتقاء للأصول عسى ان تحل مشاكل الاضطراب فى القواعد أو الضوابط اللغوية بمعنى أصح ، وتزول نقاط الخلاف فى الشذوذ والاضطراب ، وتخف مشاكل القاموس فى النزاعات والمتناقضات .

وفى هذه العجالة — سنحاول — بفضل الله — رسم القسيمات والسيمات البارزة فى هذا البحث الشائك والزاهر ، والصعاب المنهجية لهذه القضية العلمية ، عبر القرون . عله يسد ثغرة شاغرة ، ويجبر جانب قصور فى قلة الأبحاث العلمية للثنائية والثلاثية .

ومبدئيا — يلاحظ أن بعض الباحثين اللغويين يعد مرحلة « الاشتراك في الحرفين — أو في غير الثلاثية — مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجديا إلا ضمن البحث التاريخي ، لأنها بدء مرحلة غير ثابتة ، أى غير مبنى على بحث واستقراء واسعين للغة العرب ، التى تبلغ موداها : زهاء ثمانين ألف مادة ، كما ذكر فى معجم (لسان العرب) (١) وأكثر كما فى غيره . ولكننا ندعو الى مزيد من البحث فى هذه القضية للبت فيها ، اذ هى وسيلة للتأصيل ، وبخاصة لجلاء الطور الذى سبق التصريف ، وبيان أواصر العربية بأخواتها الساميات ، واستخراج النتائج التى من شأنها بيان التلاحق والتناسق المنطقى والمعقول ، فى سير توقع الألفاظ وتطور مداليلها (٢) .



ثنائىون وثلاثىون :

وكثرة من علماء اللغة يرون أن الرس والأصل للفتنا العربية هو الثلاثى: اذ لابد من حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وثالث هو الواسطة بينهما وتلك نظرة الصرفيين أيضا . . واذا ثبت أن البحوث النحوية والصرفية فى اللغة العربية قد تأثرت الى حد كبير بالفكر اليونانى الاغريقى : فلا غرابة فى أن يركن فريق من الباحثين فى هذه القضية الى القول بالرس الثلاثى ، ومن هنا يريحون ويستريحون على قياس من المنطق الصورى . على أن من علمائنا القدامى والمحدثين من بحث أمر الثنائية أصالة ، أو عرضا ، أو افترضوا وجودها فى مصنفاتهم .

ويصف الأب مرمجى الدومنى — سادن الثنائية — العلماء الذين طرّقوا باب الثنائية عرضا أو افترضوا وجودها فى مصنفاتهم بأنهم : « معتقلون فى سجن النظرية التصريفية العتيقة ، القائلة : بأن أصول الكلام أسماء وأفعالا مركبة من ثلاثة أحرف لا أقل » .

(١) فقه اللغة العربية — د . ابراهيم نجا ص ٨٩ .

(٢) معجميات عربية سامية : للأب مرمجى الدومنى ص ١١٢ .

وعد الأب مرمجى — تحت عنوان — ثنائون أجنب ومصنفاتهم (١)
من العلماء الأجانب — الذين بحثوا أمر الثنائية في لغتنا العربية وأيدوها —
زهاء الخمسين عالما ، ابتداء من أوائل القرن الثامن عشر ، حتى منتصف
القرن العشرين الميلادى . . بعضهم بحث أمر الثنائية في إيجاز على صورة
أبحاث ومقالات ، وبعضهم توسع في بحثها فأخرج مؤلفات ومصنفات
خاصة (٢) . فأمرهم لم يقتصر على العلماء العرب ، وإنما أسهم العلماء
الأجانب بسهم وافر في بحث الثنائية في أسس لغتنا العربية ! ؟ .

**ومن أشهر علمائنا العرب الذين بحثوا أمر الثنائية عرضا ، أو
افتراضوا وجودها :**

- ابن جنى (٣٢٠ — ٣٩٢ هـ) في « الخصائص » .
- وابن فارس (٣٩٥ هـ) في « مقاييس اللغة » .
- والراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) في « غريب القرآن » .
- والبيضاوى في « أنوار التنزيل » .
- وابن منظور الافريقى المصرى (٦٣٠ — ٧١١ هـ) في معجبه « لسان
العرب » .
- ومحب الدين الزبيدى (١١٤٥ — ١٢٠٥ هـ) في قاموسه « تاج
العروس » .

وأشهر من بحث أمر الثنائية من علمائنا العرب صراحة :

- أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ — ١٨٨٧ م) في « سر الليال في
القلب والابدال » .
- وجورجى زيدان في « الفلسفة اللغوية » .
- وابراهيم اليازجى في « مجلة الطبيب » اللبنانية .
- والأب أنستاس الكرملى في « نشوء اللغة العربية » .
- وعبد الله العليلى ، في « مقدمة لدرس لغة العرب » .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ص ٥ — ١١ .

- وعبد الله أمين ، في كتابه « الاشتقاق » .
- وبطرس البستاني (١٨١٩ — ١٨٨٣ م) في مقدمة معجمه « البستان » .
- والشيخ طاهر الجزائري ، في كتابه (الكافي في اللغة) .
- ومنصور بوصالح في مجلة (الميناء) اللبنانية .
- والأب . أ . س . مرمرجى الدومني ، مزاوّل الثنائية في كتبه العديدة .
- ومن هؤلاء العصريين من ينقل عن المستشرقين ، أو يستلهمهم رأساً كما فعل جورجى زيدان .
- أو لاحقاً بواسطة سابق .
- ومن الطريف : أن من العلماء من يقول بأن أصل العربية — أحادية .
- قبل أن يكون ثنائية ، كما سنرى .



علم اللغة والتقدم التكنولوجى :

في عصر التقدم العلمى استفادت العلوم كثيراً ، واستفاد بالتالى (علم اللغة) فدخل مجال التصوير والتسجيل والتحليل ، وعند رصد النتائج كان التقدم ملموساً ومرضياً (١) .

وعلم اللغة متشابكة مع غيرها متداخلة في ارتباط وتاثير وتأثر ، فلم يبق المجال للغويين وحدهم ، بل حتم عليهم العلم الحديث أن يفسحوا مجالاً لغيرهم من علماء : الأصوات ، والتشريح ، ووظائف الاعضاء ، ومبادئ علم الاجتماع ... ليقولوا كلمتهم ، فيتكامل بحث المقدمات على أسس منهجية ، ومن ثم تكون النتائج مرضية .. هذه ملاحظة .

(١) والأزهر حامى تراث العربية والاسلام رأى في عام ١٩٦٢ الا يتخلف عن الركب الحضارى في مضماره ، وحتى يكون عطاؤه أوفى وأكثر حداثة ، وحتى لا يفوته القطار خطط لمنح وابتعثات الى دول لها شأن في مضمار التقدم .. الا أن هذه الخطط تعثرت حيناً ، ثم بدلت الى دول شرقية تلهث لتلحق بعصر التكنولوجيا ، لأسباب ليس هنا مجال سردها .. فكان الأمل سراباً واهياً لا يبشر بنهضة ، ولا يعد لثمرة ، والأمل اليوم كبير في بعث ونهضة تعيد للأمر سواءه واستواءه ، فتكون الافادة والاستفادة ..

وعمل اللغويين عموماً — في الحقيقة — كما يرى أصحاب المنهج الوصفي : هو تقرير واقع ، لا تعليل لنشأة هذا الواقع ، وتفسير الأسباب التي أدت إليه ، لأن اللغة قديمة جداً ، ولم يأتنا خبر نشأتها الأولى ، ولعلها نشأت مع الانفعالات والعواطف في جوانبها المتعددة وسايرت الفكر في أدواره وتطوره .

فقد تحدثت جميع اللغات الى شعوبها ممزوجة بانعدام المنطق اذن ، فهي ليست منطقية ولا قياسية تخضع لقوانين صارمة كما يقول أرسطو ، وكما يبالغ أصحاب المنهج الفلسفي . . وحسبنا اذن أن نقرب من الحقائق في احتفاء وبقطة ، ونفترض ونقيس : في اطار الاشباه والنظائر ، وما تسفر عنه الحفريات ، وما تسديه المقارنات .

وموقف أصحاب المنهج الوصفي — اذن — كوقوف ، « أصحاب الفقه عندما يقولون : « ما جاء على أصله لا يسأل عن علته » (١) . وابن جنى يقول :

« العلل في جوهرها تعود الى المتكلم العربى : لا الى عوامل لفظية » ويقول ابن مضاء القرطبي : « لو أن العرب قالوا : أن زيد ، بنشديد النون وجر (زيد) ، أو أن زيد ، برفع (زيد) ، لقبنا قولهم على أنه الفصحح . ولكننا نعلم أولادنا الا يقولوا : ان زيد ، أو أن زيد ، بالجر أو بالرفع » . ومعنى ذلك : أن علوم اللغة لا تخدم بالمنهج الفلسفي الصارم ، لانبهام تاريخها القديم ، وندرة شواهدا . وانما نستفيد ويفيدها المنهج الوصفي ، الذي يصف الواقع ، ويسأل الشقائق ، ويفرض المقبول ، ويقيس الغائب على الشاهد . . وتلك ملاحظة أخرى .

وحين نفكر في حال اللغة العربية قبل ظهور المسيحية (أى قبل ظهور الاسلام بسبعة قرون) نجد أنفسنا في ظلام دامس . . فليس بين أيدينا نصوص عربية ترجع الى تلك العهود : فأقدم ما عثر عليه لا يكاد يجاوز القرن الثالث الميلادي ، وليس معنى هذا أن اللغة العربية لم تكن موجودة

(١) نظريات في اللغة ، للاستاذ أنيس فريجة ص ٨٤ .

قبل المسيحية ، أو أنها أحدث من شقيقاتها السامية ، كالعبرية مثلا . بل يؤكد لنا المستشرقون أن اللغة العربية المألوفة لنا ، قد احتفظت بعناصر قديمة ترجع الى السامية الأم ، أكثر مما احتفظت به الساميات الأخرى » (١) . ومعنى هذا : أننا فقدنا نقطة البدء التى ننطلق منها لدراسة لغتنا . . ولكن أبحاث النحو المقارن للغات السامية كشف كثيرا من سمات وعلاقات الملامح والوشائج اللغوية لهذه المجموعة . . ومن هنا تحتم أن تتم دراسة العربية وتطورها وتاريخها فى ضوء الساميات ، وقد توافرت وتضافرت نواح عديدة لتلك الدراسات فى الحقبة الأخيرة من العصر الحديث .

وإذا نادى البعض بدراسة المجموعة السامية فى ضوء المجموعة الحامية ، لتجاوز المجال الجغرافى للمجموعتين ، فهو جد مصيب ، لظنة التأثير والتأثر كدأب اللغات حين تتجاور وتحتك .

وتتسع الدائرة الدراسية عند الأب انستاس الكرملى ، حين يقرر بأن العربية قد أثرت حتى فى مجموعة اللغات الهندية والأوروبية ، يقول : « كل كلمة ذات هجاء — مقطوع — أو هجاءين ، فى الرومية أو اليونانية ، ولم تكن من أصل منحوت ، بل من وضع أصيل ، أو توقينى ، فلا بد من أن يكون لها مقابل فى لغتنا المضربة » (٢) .

ويستشهد لرايه بأمثلة كثيرة .

ومعنى ذلك أن عبئا جديدا سيضاف على عاتقى باحثى اللغات بعامة ، ولغتنا العربية بخاصة ، غير أن المشتقات تهون . بجانب ازاحة السجف ، وتبديد الأوهام عن حقبة موهلة فى القدم من تاريخ لغتنا العزيزة ، بقيت حيناً من الدهر فى حجاب مستور .

وبعد هذه الملاحظة الثالثة ، نسلم فكرنا للمنهج الوصفى فيقودنا عبر رحلة مضنية ومثيرة فى تتبع جانب لغوى للغتنا العربية ، يتطلب مزيدا من البحث لمزيد من النور .

(١) اللهجات العربية ١ . د . إبراهيم أنيس ص ٣٣ .

(٢) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ، للاب انستاس مارى .

الكرملى ص ١٥٨ .

الأحادية في اللغة

نقف الآن وقفة بين يدي « الأحادية في اللغات بعامة » ، وفي العربية بخاصة .

يرى بعض العلماء أن كل لغات العالم القديم تعاقبت عليها أطوار وأدوار ، وأن طورها الأول ، جعل من كل كلمة من كلماتها (هجاء واحدا ، فتوضع الكلمة احداها بعد الأخرى ، بحسب نظامها النطقى لتأدية المعنى المقصود ، ولغة الصين الى الآن على هذا الوضع) . ويؤيد ذلك الشيخ (١) العلايلي للغات كلها (٢) — وأن دورها الأول : (ذو المقطع السيط ، أى أدنى المقاطع ، مثل (a) وهذا هو الدور الذى ولد المقاطع الأحادية ، والتي هى الجدول الهجائى الفينيقي المتخيل ، وسنذكره فيما بعد ، ويرى أن هذا الجدول يحدد المعانى الكلية التى صاحبت نشأة الحرف في السنة الناطقين الأوائل باللغة .

وهذه المرحلة قديمة قدم التاريخ ، تربط بين اللغة والانسان الفطرى الذى (لا يكاد يرتفع عن مستوى النوع ، الذى هو فصيلة من فصائله المشاكلة) .

(١) الشيخ العلايلي دائب النظر في اللغة العربية ، بفكر ثاقب ، وذهن رائق ، ويجيد عدة لغات ، وشرع في محاولة جريئة لوضع (المعجم العربى) وحده ، لوثوقه من نفسه فجاءت محاولة فذة ، حبذا لو تبنتها المعاجم اللغوية ، لتتم ما بدأ .. وما رأيت في (بيروت) على مدى عامين — أمد الله في عمره — ألا عاكفا على قاموس قديم يراجع ، أو فكرة لغوية يحللها ، أو شاردة وواردة يقيدها .

(٢) مقدمة لدراسة لغة العرب . للشيخ العلايلي ص ٢٣ .

ويرى الشيخ ان هذه الأصوات لم تنطبع بطابع خاص يميزها ، بل كانت جارية مجرى الأصوات الاضطرابية ، التى تولدت عن الانفصالات ، ولم تتشكل فيها الأصوات ولم تتميز فيها المقاطع : (كالآتين ، والعنين ، والأحيح ، والهمهمة ، والزحير ، والنحيم) وضرب لذلك مثلا بالمقطع (عو) بضم العين ، الذى يدل على الحيوانات الزئيرية و (وا) الذى يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين ، وعنه نشأ الفعل (وو) بمعنى وصل فى العبرية . ثم تطورت هذه الأصوات حتى أصبحت ذات أغراض ثابتة بعد تولد المقاطع الأحادية ، ومنها تكون الجدول الهجائى ، والذى أخذت منه كل لغة ما يناسبها من أصوات ، وكل حرف صامت ، أو مصوت (حركة) فى هذا الجدول له دلالة مستقلة و « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف بأصواتها حين كانت لغة .. على شئ من الافتراض المقلوب ، وسبيل هذا التعيين المعلات (أى الأفعال المعتلة) مطلقا وبالأخص اللفيف مطلقا فى العربية ، وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد وإنما تنتقل فيها بالمقارنة الى ما هو الأدخل فى تفكير السانجين واعتباراتهم » .

وأحال الشيخ العلايلى على لغات سامية ، للحصول على نماذج تقرب الدلالة الأصلية للحرف أو الصوت :

فباللغة (الفينيقية) استخدمت فى رسم مقطع الألف (ء) شكل رأس الثور ، ومعنى هذا المقطع أيضا هو رأس الثور .

ومثل هذه الحروف كانت تدل على أجناس معانيها الفينيقية فى العهود الأولى .

فبداية استعمال الانسان للغة كانت أحادية ، فى صورة أصوات وحروف منفصلة ذات دلالات قديمة ، ثم تطورت هذه المقاطع الأحادية الى ثنائية وثلاثية .. كما صورها الشيخ العلايلى فى افتراضاته وتصويراته المبنية على الشواهد وسنة الرقى ، وارتقاء الأدوار .

الجدول الهجائي الفينقي :

نثبت هنا نص الجدول الهجائي (١) ، الذي رآه الشيخ العلايلي نواة للغة في دورها القديم :

- ١ — الهمزة : تدل على الجوفية ، وما هو وعاء للمعنى ، وتدل على الصفة غالبا .
- ٢ — الباء : تدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغا تاما ، وعلى القوام الصلب بالتفعل .
- ٣ — التاء : تدل على الاضطراب في الطبيعة ، أو الملابس للطبيعة في غير ما يكون شديدا .
- ٤ — الثاء : تدل على التعلق بالشيء تعلقا له علاقته الظاهرة ، سواء في الحس أو في المعنى .
- ٥ — الجيم : تدل على العظم مطلقا .
- ٦ — الحاء : تدل على التماسك البالغ ، وبالأخص في الخفيات ، وتدل على المائية .
- ٧ — الخاء : تدل على المطاوعة والانتشار ، وعلى التلاشي مطلقا .
- ٨ — الدال : تدل على التصلب ، وعلى التغير المتوزع .
- ٩ — الذال : تدل على التفرد .
- ١٠ — الراء : تدل على الملكة ، وعلى شيوع الوصف .
- ١١ — الزاي : تدل على التقلع القوي .
- ١٢ — السين : تدل على السعة والبسطة من غير تخصيص .
- ١٣ — الشين : تدل على التنشئ بغير نظام .
- ١٤ — الصاد : تدل على المعالجة الشديدة .
- ١٥ — الضاد : تدل على الغلبة تحت الثقل .
- ١٦ — الطاء : تدل على الملكة في الصفة ، وعلى الانطواء والانكسار .
- ١٧ — الظاء : تدل على التمكن في الفؤور .
- ١٨ — العين : تدل على الخلو الباطن أو الخلو مطلقا .
- ١٩ — الغين : تدل على كمال المعنى في الشيء .

(١) المصدر السابق ص ٣١٠ .

- ٢٠ — الفاء : تدل على لازم المعنى (أى الوضع فى المعنى الكنائى) .
 ٢١ — القاف : تدل على المفاجأة التى تحدث صوتا .
 ٢٢ — الكاف : تدل على الشئ نتج عن الشئ فى احتكاك .
 ٢٣ — اللام : تدل على الانطباع بالشئ بعد تكلفه .
 ٢٤ — الميم : تدل على الانجماع .
 ٢٥ — النون : تدل على البطون فى الشئ ، او على تمكن المعنى تمكنا تظهر أعراضه .

- ٢٦ — الهاء : تدل على التلاشى .
 ٢٧ — الواو : تدل على الانفعال المؤثر فى الظواهر .
 ٢٨ — الياء : تدل على الانفعال المؤثر فى البواطن .
 وفى نظرة سريعة للمعانى التى اثبتها الشيخ للجدول الهجائى ، نجد :
 تمكنه واحاطته اللغوية ، لطول معاناته وكلفه باللغة .
 كما نجد ان المعانى تحيط بحاجيات الانسان الاول ، بل وتفوقها ،
 ففيها :

الشئ وصفته ، واللين والصلابة ، والاستقرار والقلق ، والتماسك والتلاشى ، والتفرد والانجماع ، والغلبة والانكسار ، والتوقع والمفاجأة ، والطبع والتطبع ..

ولذا يدعونا الشيخ العلايلى واضعو اللغة الجديدة الى الاقدام على ،
 الوضع ، لنفى لغتنا بما نطلبه منها ، بدون تردد أو خوف ، لأنه : «بتقريرهذه
 القواعد للاشتقاق أصبح الوضع معبدا جدا : فهو من موقع المادة فى
 التفريع ، ومن هيئة — اجتماع الحروف يعين الخصوصية فى غير تكلف .
 » .. فروح الشيخ الثائرة تدعونا للوضع الجديد ، وهى دعوة حرية
 بالنظر والتفهم والتنفيذ ، حتى لا تتهم لغتنا بالعقم أو القصور والجمود » (١).
 والشيخ فى تصوره السالف يصور مرحلة هو رائدها وحاديها
 ومنشدها ، ولا دليل فيها ينير الطريق ، وجاءت — مع ذلك — افتراضاته
 مرضية ومقبولة ، ونرجو ان تتقبل .

(١) فى التطور اللغوى ١ . د . عبد الصبور شاهين ص ١١٣ .

ومن ثم فلا نرى الاعتراض عليه بأنه يضرب في (ميتافيزيقا التاريخ) .
أو انه يخلط بين مراحل النشاط اللغوي ونشأة اللغة ذاتها .

وأن التمثيل من لغات أخرى هروبا من انعدام امكانية التطبيق على لغتنا : فهن شقيقات يسرن الطريق في الدراسة جنبا الى جنب ، أو أن الدعوة للوضع الجديد ربما تنقلب الى عملية اختراع عربية أخرى ، أو اقحام اشتقاقات أخرى مخترعة تبعدنا عن مألوف لغتنا .

أو أن الدعوة ربما تتطور من تطوير بناء نافع الى عملية تدمير واعصار لتدمير لغوى خطير :

فالأمن متوفر ، والحماية مضمونة ، لأننا نسير على أسس ، ولا نبني من فراغ ولا في هواء .. والشيخ العلايلي مجتهد . ورائد يؤسس لمرحلة يقوم فيها الافتراض والتصور ، ومراعاة سنة التطور بدور كبير .. وهي على كل مرحلة تصورية أن كان فيها وهم قليل ، ففيها خيال خصب ، وارهاس بأن في لغتنا غناء ، وأنها لا تمد يدها كثيرا للاقتراض ، وإنما تهدها للاقتراض .

على أن الشيخ العلايلي لم يكن بدعا بين كثير من اللغويين القدامى ، الذين أشاروا الى قريب من قوله هذا ، وبخاصة في نظرية (المحاكاة) ، سواء من قال بها على أنها ذاتية موجبة ، كما نادى (هيراقليطس) والصيمري . أو أنها تواطؤية واعتباطية ، كما قال (ديمقريطس) . أو من ذهب مذهباً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء .

وقد تلقف ابن جنى النظرية عن الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ثم تحمس لها ودافع عنها كثيرا في (خصائصه) : بأن اصواتاً معينة تدل على معان معينة . وأن بين ترتيب الأصوات ومراحل ما تدل عليه أن كان ما تدل عليه حدثاً مناسبة طبيعية ظاهرة . وقد سمى الباب الأول : (الاشتقاق الأكبر) ، وسمى الثاني : (تصاقب لتصاقب المعاني) ، وسمى الثالث : (أساس اللفاظ اشباه المعاني) . (١) كما سيجيء

بل وأضاف العلماء أن اختيار الحروف وتشبيهه أصواتها بالأحداث

(١) الخصائص لابن جنى ٢ / ١٣٥ .

المعبر عنها بها ترتيباً ، وتقديماً ما يضاهاى أول الحدث ، وتأخيراً ما يضاهاى آخره ، وتوسيطاً ما يضاهاى أوسطه ، سووقاً للحروف على سمت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب . (١) كما سنذكر .

وفى العصر الحاضر ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جنى طائفة من علماء العربية ، نذكر منهم — على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر — الأستاذ محمد المبارك ، والدكتور صبحى الصالح ، والأب مرمرجى الومئى ، وجورجى زيدان ، وخير الدين الأسدى (٢) .

بل ان بعض المعاصرين ذهب الى ان الأصوات تدل على معانيها مهما يكن موضعها من الثلاثى . وضرب بعضهم مثلاً لذلك بلفظة (غرف) : فالغين تدل على الغموض ، وهى بذلك تناسب أول مرحلة من مراحل حدث (الغرف) ، عندما يغيب الغارف يده أو مغرفته فى السائل .

وأن الراء تدل على الحركة ، وهى تناسب المرحلة الثانية من الحدث عندما يحرك الغارف مغرفته فى السائل قبل أن يرفعها .

وأن الفاء تدل على الظهور والانفتاح والفصل ، وهذا يناسب آخر مراحل الحدث عندما يرفع الغارف مغرفته فيفصلها عن السائل ، ويظهرها بعد أن كانت مستترة (٣) .

غلامبر — بعدئذ — لوصف الشيخ العللى — حين المع الى الجدول الهجائى الفنىقى — بالاسراف الزائد ، والخرافة المبنية على الأوهام ، والزعم المبنى على غير أساس ، والتكلف الجامح .. كما ذكر الأستاذ محمد الانطاكى ، حين يقول :

« وأسرف بعضهم فى هذا اسرافاً زائداً أخرجهم من دائرة البحث العلمى المبنى على الحقائق الى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام ، من هؤلاء الأستاذ عبد الله العللى ، الذى يزعم أن كل حرف من حروف الأبجدية

(١) الخصائص ١٦٢/٢ .

(٢) الوجيز فى فقه اللغة ، للأستاذ الانطاكى ص ٣٥٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٥ .

العربية يدل على معنى خاص ، وأنه اذا عرفت معانى الحروف أمكن معرفة الكلمة العربية ، ولو لم تكن معروفة من قبل . ثم يمضى فيجعل لهذه الحروف معانى فلسفية لا نظن أنها خطرت يوما على قلب الانسان العربى ... » (١)

نقول : لاداعى لذلك الهجوم ، ولم يقدم المعارضون البديل ، ومحاولة الشيخ العلالي ان كان فيها خيال كبير .. فالعقل يرفده ، وشواهد السابقين تسائده ، والوارد من الأمثلة يواكبه .. ولقد ذكر الأستاذ الأنطاكي في كتابه : « اننا اذا طرحنا كل أنواع التكلف الذى وقع فيه العلالي وغيره ، فانه يبقى لدينا كمية كبيرة من الشواهد لا يمكن تجاهلها . وهى تشير بما لا يدع مجالا للشك : الى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى » . (٢) وبمثل ذلك اعترف (فنندريس) العالم اللغوى ، وان بعض الأصوات أقدر من بعضها على التعبير عن معان معينة . وذكر أن النافين للارتباط بين اللفظ والمعنى اعترفوا بمثل هذا القدر من الارتباط (٣) .

وحسبنا اعتراف العلماء بهذه الظاهرة ، وأن المكينة الواردة والمعترف بها كبيرة .

فالأحادية — ولاشك — كانت مرحلة ، ثم تخطتها البشرية عندما سنحت لها فرصة تطور ، وظرف رقى وترق .
* وما فتئت لغات — حتى يومنا هذا — فى مجموعة الهند وأوروبا (كالهندية الصينية) تضع عددا كبيرا من مفردات معجمها من حرف صامت واحد ، تؤثر فيه النبرات الصوتية (Tons) ينتقل بفضلها الى مفاهيم كثيرة ومختلفة ، كما فى (Fan) (٤) .

-
- (١) الوجيز ، للأنطاكي ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ . وتهذيب المقدمة اللغوية للعلالي الدكتور أسعد على ص ٦٣ ، ٦٤ .
(٢) الوجيز ، للأنطاكي ص ٣٥٧ .
(٣) اللغة ، لفندريس ص ٢٣٦ .
(٤) الأصوات ١.د. ابراهيم نجا ، ص ٦٠ ، والألسنية العربية للاستاذ ريمون طحان ص ٧٧ .

فالكلمة الصينية تتكون من مقطع واحد مفتوح أو مغلق يدل على معنى عام يحدده السياق .

ويؤيد ذلك الدكتور محمد مصطفى رضوان ، في مقاله القيم ، بمثل :
(ت Ta) فهو يفيد معنى عظيم ، أو كثير ، أو يعظم ، أو عظم . والطريقة
التي تتبع في ترتيب الألفاظ تحدد المعنى المراد ، فإذا قيل : (ت كوك Ta Kuok)
كان المعنى ، الدولة العظيمة ، وإن عكسنا الترتيب ، وقلنا : (كوك ت Kuok Ta)
كان المعنى : الدولة عظيمة ولعل اللغات السامية — ومنها العربية —
انتهجت هذا المنهج في بداية أمرها .

أو قريبا من هذا المنهج ، بالرغم من أنه ليس لدينا من الوثائق التاريخية
ما يفيد الجزم واليقين .

لكن غالب الظن أنها سارت ذات المسرب ، ثم انتقلت في مرحلة ثانية
إلى الثنائية والثلاثية عبر آلاف السنين (١) .

وقد آمن بالتطور كثير من الباحثين في تاريخ اللغات الآرية ، ومن
أشهرهم : (بب Popp) من القدماء ، و (ود Wod) و (وتنى Whitney)
وجيرسبيرسين (Jerspersen) من المتأخرين .



وقد أشار علماؤنا العرب إلى أن للحرف في اللغة العربية قيمة تعبيرية
وقد اناض في ذلك العالم اللغوى مجد الدين الفيروز آبادي ، في مفتتح كل
فصل وباب من كتابه (٢) .

وذكر بعض المحدثين أن حرف الحاء في العربية يدل على : الانبساط
والسعة والراحة أما حرف الغين ، فيدل على الظلمة والانطباق والخفاء ،
والحزن ، ومثل لذلك بالكلمات : (غيم ، غم ، غبن ، غبطة ..) وقد تساءل

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ — سنة ١٣٩٢ هـ .
(٢) بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للعلامة الفيروز آبادي .

بعضهم بقوله : وكيف نفسر : (غنى ، وغنج ، وغلان) (١) وأقول : بقليل من التأمل ترد الى الخفاء والغبطة .

واحتفى الأستاذ محمد المبارك — كما ذكرنا من قبل — بظاهرة اشتراك الفاظ من مواد مختلفة في حرف واحد وفي جزء من معناها : فالألفاظ التالية ، وفيها كلها حرف الغين تدل على الغموض والاستتار ، وهى فى مجالات كثيرة : (غاب ، غار ، غاص ، غاض ، غام ، غرب ، غمض ، غم ، غش ، غز ، غص ، غط ، غبر ، غبش ، غبن ، غبق ، غفا ، غطى ، غفر ، غمر ، غرق ...) .

والنون فى الألفاظ التالية ، وفيها معنى الخروج أو الظهور : « نبع ، نبر ، نبت ، نيز ، نبه ، نبأ ، نجم ، نطق ، نفث ... » .

ولذلك يدعو الأستاذ المبارك الى البحث فى الصلات بين الحروف والمجموعات اللغوية مشيرا الى أن ذلك سيكون كاشفا عن أصول العربية وتاريخها الطويل ، وميزتها على أخواتها الساميات والى قياسياتها المطردة ، يقول :

« واعتقد أن البحث فى الصلة بين المجموعات الثلاثية وفيما يمكن أن أسميه (التركيب الذرى) للكلمة ، هو بحث تاريخى يرجع بنا الى عهود قديمة للغة العربية ، استقر فى نهايتها على شكل هذه المجموعات الثلاثية الرائعة ، التى كانت نتيجة تطور لمراحل تكوينية سبقتها ، تحتاج معرفتها الى بحوث تاريخية واسعة تتناول اللغات السامية جميعا ، وتنتهى الى تعليل بقاء العربية وحدها دون غيرها من الساميات . وتوحى هذه الأمثلة الى أن تركيب الكلمة العربية يشبه كثيرا تركيب المواد الطبيعية المؤلفة من ذرات متفاوتة التركيب » (٢) .

ويعطينا الشيخ العلايلى تصورا مقبولا للقيمة التعبيرية للحرف المفرد ، لدور سابق ومرحلة موغلة فى قدم التاريخ البشرى : فىرى مثلا ، أن حروف (ج ب ل) تعطى تصورا صحيحا عن الجبل فى ارتفاعه وشموخته ،

(١) نظريات فى اللغة ص ١٩ .

(٢) عبقرية اللغة العربية ، للأستاذ محمد المبارك ص ٢٢ ، ٢٣ .

واتصاله وتمكنه ، يقول : (الجيم) معناه الارتفاع ، وحرف (الباء) معناه البيت وحرف (اللام) يرمز الى الملاصقة . والمعنى المؤلف من الحروف مجتمعة : (بيت مرتفع ملاصق للسحاب أو للأرض) ، وهو تصور صحيح ومقبول عن (جبل) .

ويحل كلمة (سمك) الى (كف الماء القوى) ، هكذا : (السين) معناه الدعامة وهو يرمز الى مطلق القوى . (والميم) ترمز الى المياه . (الكاف) بمعنى الكف وهو يرمز الى مطلق التبسيط في صغر . وهذا أيضا تصور مقبول وصحيح عن (سمك) .

وما زالت الاعتراضات تتوالى على الشيخ العلايلي (١) : بأن الحرف وان أوحى بجزء من المعنى ، الا أنه لا يملك التعبير عنه بانفراده ، ومعنى ذلك ان الحرف بمفرده تنعدم قيمته التعبيرية ، وان أوحى جرسه بشيء قريب من المعنى .

ومن علماء اللغة من انكر القيمة التعبيرية للحرف الواحد ، صراحة ، ويرى « أن الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الأحادية » كما يتوهم بعضهم ان الانسان الأول بدأ يتكلم بحروف منفصلة ، لأن الحروف المنفصلة لا وجود لها الا في جدول الأبجدية ، أى في الكتابة لا في اللفظ ، والسبب : ان أعضاء النطق عينها لا تخرج للتكلم (حروفا صامتة متفرقة) بل مقاطع مركبة من الصائتات ، تحركها الصائتات » (٢) .

وهذا الرفض المطلق لا نوافق عليه ، اذ ان لغتنا قد عرفت فيعلا قيمة تعبيرية للحرف الواحد ، كما أوحى بفروق دقيقة بين حرف وآخر ، قرب مخرجهما أو اتحد . . كالفرق بين حروف (الحلق) الستة — الهمز والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء — وتفاوت المعنى بين التعبير بالحاء أو الخاء ، كما في قوله تعالى : « **فيهما عينان نضاختان** » (٣) وفي الاثر « كل اناء بما فيه ينضح » ففى الخاء شدة وقوة ، وفى الحاء ضعف ورخاوة ، مع أنهما

(١) فى التطور اللغوى ص ٩٨ .

(٢) معجمات عربية سامية ، للأب مرمرجى الدومنى ص ٩٨ ، وذكر (فندريس) مثل ذلك فى كتابه (اللغة ص ٢٣٦) .

(٣) الرحمن : ٦٦

(الخاء والحاء) حلقيان الا ان الآية عبرت عن شدة النضج وانفاد الأثر رخاوته .. فضلا عن أن هناك من الحروف . ما زال أمره محيرا : أفرغ من محتواه أم وضعته العرب كذلك كحروف العطف (الواو والفاء) وحرف الجر (الباء) .. فنحن نؤيد أن الحرف استعمل واستقل بقيمة تعبيرية في مرحلة معينة ، حتى واكبته أسباب حياتية ومعيشية أخرى ، فنقلته مع صاحبه والمعنى الى دور أرقى من أدوار الحياة على سنة التدرج الطبيعي ، وأحيانا الى العكس .

وأحدث الآراء اليوم هو القائل : بأن اللغة نشأت كغيرها من الظواهر الاجتماعية نشأة ساذجة .

ثم تطورت بمرور الزمن وتتابع التجارب ، وقد أدى تباين المشاهدات التجارب وتنوعاتها، واختلاف البيئات والأوساط والطبائع الى اختلاف اللغات .

من أسرار العربية :

اللغة — اذن — لم تبدأ — في أول أمرها — بالمنطق والفكر ، ومن ثم تبعنا المنهج الوصفي في تتبع تاريخها ومحاولة الكشف عن حقيقتها السحيقة ، ولم نتبع المنهج الفلسفي الاغريقي الذي ادعى أن اللغة منطقية .

وتنفرد مجموعة اللغات السامية بميزة ظاهرة ، هي الاعتماد على الجذر والاشتقاق وفي لغتنا العربية نجد أن كل مجموعة تشترك في الجذر الأصلي ومعنى عاما يؤلف الطبقة الأصلية المشتركة لمفردات المجموعة . وثبتت الحروف الأصلية يساعد على كشف العلاقات بين ألفاظها :

فالصديق والصداقة .. من مادة (الصدق) . والعدو ، وعدا واعتدى . من (العدوان) وهو التجاوز في الظلم .

ومحصل ذلك : (أن المعانى العامة أو الكلية تتجمع في مجموعات من الألفاظ هي أشبه بالقبائل العربية ، ويبقى في اللغة دائما عنصر خالد ثابت في مادة الألفاظ .. وفي معانيها » (١) . وبقيت محافظة على أنسابها مهما نأت ديارها .

وحين لمس علماؤنا القدامى المناسبة بين اللفظ والمعنى أشاروا الى تلك الظاهرة ، وتتبعوها من قديم : وعقد لها ابن جني فصلا في خصائصه ،

(١) عبقرية اللغة العربية ، للاستاذ محمد المبارك ص ١٩ .

بعنوان (باب أساسى الالفاظ اشباه المعانى) (١) ، ذكر فيه : أن الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، قد نبها عليه ، وأن جماعة اللغويين قد تلقتة بالقبول . . . وحددوا الأماكن التى تكون فيها هذه الظاهرة واضحة جلية .

كما تظهر فى الالفاظ التى تحكى اصواتا ، كخبر الماء ، وأزير القدر .
أو فى المصادر التى تتابع حركاتها ، كالغليان ، والدوران ، والجمزى والبشكى .

أو فى حروف اذا تصدرت الفعل نقلته من حال الى حال : فالفعل (غفر) يفيد ثبوت المغفرة ، وحروف الاستقبال ، تنقله الى طلب المغفرة .
ورجاء تحقيقها فى (استغفر) .

كما تظهر فى اختيار اللفظ المناسب للحدث قوة وضعفا ، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث : فالنضج (بالحاء) لرش الماء برقة ، والنضج (بالخاء) لشدة فورانه وقوته ، اذ فى الحاء لين ورخاوة ، والخاء تزيد عليها شدة وقوة . . . ومن هنا نلمح سر الإعجاز فى التعبير القرآنى عن متع الجنة ونعيمها : « **فيهما عينان نضاختان** » بالحاء ، وفى الأثر (كل اناء بما فيه ينضج) بالحاء . وايضا مثل : (خضم) لأكل الشئ الطرى ، و (قضم) لأكل الشئ اليابس الجاف : اذ فى الخاء رخاوة ، وفى القاف صلابة . والله در أبى ذر — رضى الله عنه — حين صاح منكرا على الحكام نعيمهم وترفعهم وشطف عيش رعيته : (ويخضمون ونقضم ، والموعد الله) .

بل عد علماء اللغة من لطيف صنع العرب وحكمتهم اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبا ، وتقدير ما يضاهى أول الحدث ، وتأخير ما يضاهى آخره ، وتوسيط ما يضاهى أوسطه ، سوكا للحروف على سمت المعنى المقصود ويمثل ابن جنى لذلك بحروف (بحث) :
(غالباء) لغلظها تشبه بصورتها خفقة الكف على الأرض ، و (الحاء) لصحلها تشبه مخالب الأسد وبرائن الذئب ونحوهما اذا غارت فى الأرض .
و (الثاء) للنفث والبث للتراب (٢) .

(١) الخصائص ١/ ٥٤٤ .

(٢) الخصائص ١/ ٤٥٦ .

وأكثر من ذلك ، نجد أن المعنى العام باق مع تقاليد حروف المادة ، وقد نبه على ذلك القدامى كالخليل بن أحمد ، وابن دريد ، والفارسي ، وسماء ابن جنى بالاشتقاق الأكبر . والمادة الثلاثية تعطى ست مواد في تقاليدها ، والرباعية تعطى أربعاً وعشرين ، والخماسية تعطى مائة وعشرين . وقد تستعمل كل التقاليد أو بعضها أو تهمل كلها لاهمال الأصل . فتقاليد (سلم) الستة تفيد معنى السهولة والأصحاب والملاينة .

وتقاليد (جبر) تدور حول معنى عام هو الشدة والقوة (١) في (جبر جرب ، بحر ، برج ، رجب ، رجب) .

ويرى الشيخ العلالي ، أن : « القاعدة تقضى بوجود جامع معنوي بين المقاليد الستة ، لا يمكن أن يتخلف ، وإن كان على بعد » (٢) .

وهكذا ظل الاشتراك في كل الحروف أو بعضها ، مع الصلة الصوتية السبيل لمعرفة الأصل ، وفي معجم مقاييس اللغة لابن غارس الحشد الهائل والأمثلة الوفيرة لتبيان ذلك ، إذ قد شارك أصحاب المعاجم في جمع الكلمات المشتقة من مادة واحدة في باب واحد ، وزاد عليهم بتتبعه لمعاني مفردات الباب الواحد ، وأرجاعها إلى أصل واحد ، أو عدة أصول من المعاني .

ولذلك فنحن لانذهب مذهب الأب مرمجي الدومكي — وهو مسبوق في ذلك الرأي — حين ينفي وجود علاقة طبيعية بين الصوت وحروف الكلمة ، وبين « المعنى المتعلق بها » ، لأن الأصوات مجردة ليس من طبيعتها ما يجعلها دالة حتماً على الشيء الفلاني ، أو الفحوى الفلاني ، وإنما تنشأ الصلة بين الصوت ومعناته اتفاقاً ، أو بإرادة المتكلمين عن طريق السماع أو الاستعمال ... » إلى أن يقول : « اننا لا نجد أن لبعض الكائنات دويًا ، وللحيوانات أصواتًا ، بيد أن الناس يحاكون هذا الدوي ، وهذه الأصوات بطرق متباينة ، إذ أن كل فريق يتوهم سماع نوع من الدوي والصوت فيحاكيها ، طبقاً لهذا الوهم » (٣) ونقول له : حسبنا الدوي والأصوات وتوهم المتوهمين ، ليصوغوا منه ما يفهمون وما ينطقون .

(١) الجهرة لابن دريد ١ / ٢٠٧ ، والخصائص ١ / ٥٢٥ .

(٢) مقدمة ، للعلالي ص ١٤٩ .

(٣) معجمات عربية سامية ، للاب مرمجي ص ١٠٢ .

وقد بهرت هذه الظاهرة العجيبة في لغتنا علماء اللغة ، وهى وشائج القربى والصلات الواضحة بين المجموعات اللغوية ، سواء اشتزكت فى حرفين أو فى حرف واحد مما يوحى بأن القول بالأحادية فى نشأة اللغة له أساس : ثم تدرجت من هذا الدور نحو الاكتناز ، لتفى بما يطلب منها تبعاً لمقتضيات التطور .

فالكلمات المشتركة فى الحرفين (ن ، ف) تدور حول معنى الخروج ، مثل : (نفث ، نفح ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى) وكل ما فيه حرف الغين (غ) يدل على الغموض والاستتار ، مثل (غاب غار غاص غام غرب غمض غم غش غز غص غن غبر غبن غبق غفا غطى غرق غمر غفر) ...

وفى مقاييس ابن فارس الشئ الكثير من ذلك كما قلنا .. وكانت اشبارات علمائنا القدامى والمحدثين الى ذلك ايجاء وباعثاً حثيثاً بضرورة معرفة الراى فى نشأة اللغة العربية والقول بالثنائية أو الثلاثية . الا أن الأقدمين — من علمائنا — لم يشيروا صراحة الى القول بالثنائية وإنما أصل الوضع ، وإنما كان بحثهم تاريخياً ، يرجع باللغة الى عهود تحاول معرفة تدرج الفاظ اللغة وتطورها ، حتى استقرت فى طورها الأخير الى صورها وأشكالها المرضية والمعبرة والمفيدة .. وازدادت الأبحاث عمقا عند المحدثين فى ضوء أبحاث المجموعات اللغوية الأخرى ، وبخاصة فى الساميات .



نظرية الثنائية

النظرية الثنائية ، أو المذهب الثنائي في اللغة ، يقوم على اعتبار الأصول اللغوية — في الأسماء والأفعال — ثنائية : أى يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية .

ويرى الأب مرمجى الدومنى أن الجذر الثنائي يشمل المجموعة السامية في عمومها ، يقول : « الثنائية » Bilitteralime هى النظرية القائلة بأن (الأصول) في العربية ، وكذلك الحال في أخواتها السامية : ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة ، بل ذوات الحرفين ، إذ من شأن الثلاثيات أن ترد إلى الثنائيات « (١) .

وجورجى زيدان يرى « الثنائية » في النشوء اللغوى بالاستقراء ، فيذكر أن الألفاظ الدالة على معنى في نفسها ، يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية « (٢) .

أى أن الثلاثى وما فوقه يرد إلى ثنائى سابق ، لافى الاشتقاق فقط كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه فى الإبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى أيضا .

ويشير زيدان إلى بعض أسباب نشأة « الثنائية » ويؤكد الحصر والاستقراء ، يقول : « لفتنا مؤلفة من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التى ينطق بها اللسان غريزيا » (٣) .

والشيخ العلايلى يرى الثنائية دورا ثانيا من أدوار اللغة فى حياة الإنسان ، الذى حاكى الطبيعة بقصد ، أو بغير قصد ، فأكسبته المحاكاة

(١) المعجمية العربية ص ٦ .

(٢) الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان ص ٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .

أكثر المقاطع الثنائية التي يمكن فرضها ، وبخاصة اذا كانت ناشئة عن ضم بعض المقاطع الأحادية التي يحتملها التعبير « ... » .

ويقرر الشيخ العلايلي — أيضا — أن (المعتل) هو ثنائي لفظا ، وإن كان ثلاثيا خطأ في العربية : أي أن المعتل هو ثنائي الحق بالثلاثي ، وأنه أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة (١) .

ويلاحظ أن الشيخ العلايلي — كما ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين في دراسته الواعية — لا يؤسس تصويره للثنائي على تصويره للأحادي ، بمعنى أنه لم يتبع في الواقع وجود كلمة « أحادية » صارت الى الثنائية على أساس افتراضه السابق . ومن ثم نرى أفكاره تتكامل نظريا فقط ، دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي « .

لكننا نلتبس العذر للشيخ ، ونبيح له التصور الذكي ممزوجا بخيال غير جامع في فترة يعلوها الضباب ، ويلفها صمت التاريخ (٢) .

ويصور الأب أنستاس الكرملی « الثنائية » وطريقة اكتناز الكلمات وتدرجها بأنها : « تطورت في وضعها من هجاء واحد (أي مقطع) أصلا ، الى مضاعف من ثلاثي ورباعي : فيكون ثلاثيا اذا لم تتخيل الحركة في الشيء ، ورباعيا اذا تخيلتها فيه . وعلى هذا النحو تطور الهجاء الواحد (صر) بسكون الراء الى (صر) بتشديدها ، والى (صرصر) ، ثم تطور في اتجاه آخر (صار) ، أو (صرى) ، وبذلك عرف المضعف والأجوف والناقص ثم المهموز (٣) . ومعنى ذلك أن الثنائية كانت وفيرة وكثيرة في وقت ما من عهود اللغة اذا لم تكن هي الأصل ، ثم تحول عدد كبير منها الى الثلاثي بالاضافة أو التضعيف ، وليس هذا خاصا بلغتنا العربية ، وإنما هو قدر مشترك بين الساميات .

وأشار (الأقدمون — كما قلنا — الى مبدأ « الثنائية » ، ولكن لم ينصوا عليها صراحة ، وبدأ بها أصحاب المعاجم مواد قواميسهم عند ترتيبها : فبدأ الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) بالثنائي في معجم (العين) ،

(١) المقدمة ص ٣٠ .

(٢) في التطور اللغوي ص ١٢٧ .

(٣) نشوء اللغة العربية ص ٢٠ .

واحتذاه ابن دريد (٣٢٥ هـ) في معجم (الجهرة) ، والأزهري (٢٨٢ هـ) في معجم التهذيب ، والقالى (٢٨٨ هـ) في معجم (البارع) ، وابن سيده (٣٩٧ هـ) في معجم (المحكم) (١) .

وحددوا الثنائى بأنه ما تكون من حرفين ولو مع تكرار أحدهما ، وسموا الثنائى المضاعف : الثنائى فى الخط ، والثلاثى فى الحقيقة : الثلاثى الصحيح . والثلاثى المعتل : الحواشى والأوشاب (٢) .

ويكاد الأب مرمجى أن يلزمنا القول بالثنائية ، كما ألزم نفسه بها : فالرباعيات عنده « ليست مجردة كما يقول الصرفيون : بل هى ثلاثيات مزيدة ، والثلاثيات الشاملة : (المثال والأجوف والناقص والمهموز والمضاعف ومكرره) قابلة جميعها الرد الى (الرس الثنائى) مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما . أما ما يتعذر رده من الثلاثى الى الثنائى فيعزى ذلك الى فقدان فحوايها الأولية مثلما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزيادات أو المشتقات ، التى بلغ عددها الثمانمائة أو أكثر » (٣) فالرساس العربية عنده أوفر من غير العربية ، والثلاثى وما فوقه توسعات اشتقاقية للرساس الثنائية التى بدأت بها نشأة اللغة ، وعنها صدرت جميع التوسعات والاشتقاقات ، حتى صارت العربية عنده بها « أوفر ثروة من لغات العالم أجمع » (٤) .



● ويؤنس المقام أن نذكر بعض أمثلة ذكرها المؤصلون للثنائية تزيد الأمر ايضاحا ، وطرق اكتناز الثنائية لترتقى الى أعلى منها :
يقول جورجى زيدان : ان الجذور الثلاثية ترتد أصلا الى جذور ثنائية ، هى حوامل المعانى ، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى .

(١) راجع المعاجم اللغوية د . ابراهيم نجا .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هل العربية منطقية ، للأب مرمجى ص ١٤٥ .

(٤) معجميات عربية سامية ص ٧٩ .

فالأصل اللغوى « قط » حكاية لصوت القطع ، وهو ثنائى تأتى توسعاته بمعناته ، مثل : (قط ، قطع ، قطب ، قطف ، قطل ، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط) ..

وأىضا مقارب المادة (قط) وهو « قص » يفيد تثليثه القطع ، مثل (قصب ، قصر ، قصف ، فصل ، قمم) وأىضا مجانس (قص) وهو « كس » بمعنى القطع يأتى منه (كس ، كسر ، كسع ، كسم) . ومثله : « جذ » بمعنى القطع ، يأتى منه « جذ ، جذب ، جذر ، جذف ، جذم » وأىضا : « جز » يأتى منه بمعنى القطع : (جز ، جزا ، جزر ، جرح ، جزع ، جزل ، جزم) (١) . وكل ذلك من باب القطع ، وهى ترد الى اصل واحد ، هو حكاية صوت .

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن هذه الأمثلة كلها نقلها جورجى زيدان عن كتاب المفتاح للسكاكى (٢) . أى أن كتاب المفتاح أشار الى الأصول الثنائية المشتركة فى المعنى العام ، وما ينوع المعنى من زيادة عليه . والأب مرمى يرى : أن كلمة (ح ج) أصلها ثنائى ، لاسم صوت ينطقه المجهدون تخفيفا من عنائهم (٣) و «ثب» أصلها «ثب» بمعنى الحركة عموما (٤) وعنده أن : « نهى ، نهنه ، نهر » بمعنى الزجر (٥) .. أصلها (نه) بمعنى الزجر .

ولمعرفة الأب مرمى بكثير من اللغات السامية أمكنته المقارنة اللغوية بين الساميات بالقاء الضوء على كثير من الأصول الثنائية التى بنى عليها نظريته فى « الثنائية » .

ولا ينكر أحد أهمية هذه الدراسات المقارنة ، اذ أنها تكشف كثيرا من الغامض وما خفى على الكثيرين . ولذا نظر لكثير من الأفعال التى يقال

-
- (١) الفلسفة اللغوية ص ٩٨ .
 - (٢) فى التطور اللغوى ص ٨٦ .
 - (٣) المعجمية العربية ص ٤٨ .
 - (٤) معجمات عربية سامية ص ٩٩ .
 - (٥) المعجمية العربية ص ١٣٠ .

هأنها ثلاثية في العربية بنظيرها في السريانية مما جاء على الثنائية فقط ، فذكر
أن في العربية (حم) بالتشديد ، يقابله في السريانية بالتخفيف . و (مص)
(مس) بالتشديد يقابلهما (مص ، مس) بالسكون . ويردف بأن « الثنائي وارد
في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقى وتام » (١) .

وأرجع المضاعف الرباعى مثل : (مرمر ، قرقر ، دبذب ، لعلع ،
للال . .) الى ثنائيين مكررين . . ومن هذا شيء وافر في العربية وكذا اللغات
السامية . . غنى السريانية (bal-bal) (zal-zal) على وزن زلزل ، ويلبل ،
وقد أمكنه جمع ٣٥٠ مادة منها في العربية الفصحى وهدها ، ويوجد أكثر
منها في اللهجات (٢) .

وأكثر من ذلك : أن رسالة الألفاظ السريانية تفترض وجود الثنائية
بدون شعور وقصد منها (٣) .

طريقة اكتناز الألفاظ :

ومن علمائنا القدامى من أشار الى طريقة اكتناز المواد الثنائية لتصبح
ثلاثية ، بزيادة حرف ، كابن فارس وابن جنى ، في مثل : (نب) فيصبح
(نبأ ، نبج ، نبخ ، نبذ ، نبر ، نبس ، نبش) مع بقاء المعنى العام .
وعند الأب أنستاس الكرملى : أن الهجاء الواحد (المقطع) ذا المعنى ، قد
يزيد عليه هجاء أو أكثر ، مثل (رم) بالسكون فيصبح (ثرم ، جرم ، حرم ،
خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . ومثل : (نب) ومنها (نبأ ، نبث ،
نبث ، نبيج ، نبخ ، نبذ ، نبر ، نبز ، نبس ، نبش ، نبض ، نبع ، نبغ ،) (٤) .
وهي نفس طريقة القدامى كما أشرنا .

ويطبق الأب الكرملى النظرية على اللغة اللاتينية ، لأن الكلم عنده مبنى
على محاكاة الطبيعة وعلى الهجاء الواحد غالبا ، فيقول :

-
- (١) معجمات عربية سامية ص ٩٨ .
 - (٢) المصدر السابق ص ٩٧ .
 - (٣) المصدر السابق ص ١٠٠ .
 - (٤) نشوء اللغة العربية ص ٣ .

« قد يتفق مصطلح العرب ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفق الخاطران في توهم صوت الطبيعة ولا يكون هذا الأمر إلا إذا كان ثم هجاء واحد ، أو هجاءان اثنان لا أكثر . فمثال الهجاء الواحد قول العرب (رد) بالتشديد ولا جرم أن أصله (رد) بفتح وسكون ، وهو في اللاتينية Raddere ومن المعلوم أن Ere كاسعة (ما يزداد في الآخر) تكسع بها كثير من أفعالهم ، إذن Raddare ليست إلا (رد) العربية (١) .

والشيخ العلايلي يرى أن انسان الدور الثانى استخدم معانى الجدول الهجائى الفينيقى ، وضم بعض المقاطع الأحادية ليحبر عما في نفسه من معان ، ويمثل بلفظه (عبي) وهو ثنائى في صورة ثلاثى ، أو ثنائى الحق بالثلاثيات « فان العين تدل على الحيوان الزئيرى . والباء تدل على البيت ، وكأن المعنى : حيوان البيت القوى ، الذى هو كناية عن الرجل . وقدوردت في العربية كلمات مثل (دد) بمعنى اللهو ، و (ببة) للطفل السمين أو لعبة ، ويردهما الشيخ العلايلي الى (ددا) المعتلة ، والى (البو) بمعنى ولد الناقة أو جلد . يحشى أى شئ لتتسلى به الناقة على ولدها (٢) .

واحتفظت القواميس العربية بثنائيات قديمة ، كأسماء الأسرة : (أب ، أم ، أخ ، أخت أم ، ابن ، بنت ، حم) . وأسماء الأعضاء : (يد ، دم ، شفة ، لثة) .

وعلى مر العصور ، وترقى الانسان ضاقت الثنائيات عن التعبير عن المعانى ، فكان لابد من التوسع في صور لفظية جديدة ، لتلبية الحاجات الآتية والمستقبلية ، فكان لابد من الاكتناز والتوسع في الألفاظ الثنائية ، لتدل على معان اضافية .

« ففرع العرب بزيادة حرف على الثنائى ، أو صوت ثالث ، أدى إلى صورة لفظية جديدة (٣) .

فلجأت العربية الى طرق أدت الى اكتناز الألفاظ بالمد ، والتشديد ، وقد

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة ص ١٣٣ .

(٣) الألسنية العربية لريمون طحان ص ٨٤ .

تداخل بابهما . أيضا لجأت الى تحويل المضاعف ناقصا أو يحول المضاعف أجوفاً ، أو يتخلل الناقص عن حرفه الأخير لصالح حرف صحيح ، والأمثلة على الترتيب (مص ، مص ، شد ، شد) (رب ، ربا) (طم ، طهما) . (مد ، ماد . ضر — ضار) (رسا ، رسب) . (سما ، سمي) . (محا ، محق) . (رخا ، رخص) .

— ويوجز الأب مرمجى طرق توسع الثنائيات ، أميا :

(أ) بتكرار الحرف الثانى ، مثل : أم — أمم ، جل — جلال .

(ب) وأما بالتكرار والمد معا ، مثل : أز — آزار ، أط — أطيظ ، بر —

برور .

(ج) وأما بزيادة تاء فى الآخر ، مثل سك — سكة ، تل — تلة ، جب —

جبة .

(د) وأما بالتكرار والمد والتاء معا ، مثل : ضر — ضرورة ، كز —

كروزة كرازة .

وكل هذه التوسعات المختلفة التوسع متضمنة منطوق « الـرس

الثنائى » (أ) المشتقة منه ، وقد أحصى منها الأب مرمجى ٣٢٧ مادة .

وهذه التوسعات فى الكلمة تتخذ مواقع مختلفة :

(أ) فتسمى الزيادة تنويجا أو تصديرا (Prefixe) إذا وقعت فى

أول الكلمة مثل (جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . تشترك

فى (الراء والميم) وفى المعنى العام لها .

(ب) وإذا وقعت آخر سميت : تذيلا ، أو كاسعا Sufflxie وهذا

هو الغالب ، مثل : (قطب ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم) . . تشترك

فى (القاف والطاء) وفى المعنى العام وهو الفصل .

(ج) وإذا وقعت وسطا ، سميت : اقحاما ، أو حشوا in Fixe (٢) .

مثل (قحم ، قرم ، قسم ، قصم ، قضم ، قطم ، قام) ، تشترك فى حرف

(القاف والميم) والمعنى العام فى الشق والقطع .

(١) معجمات عربية سامية ص ٧٨ .

(٢) نشوء اللغة ، والمعجمية العربية ص ١٣٥ .

ويزيد الأب مرمجى بأن المقرر عند علماء العربية قديما وحديثا ، وعند
الأجانب من مستسيمين — علماء السامية — ومستعيرين أن الزيادة تجرى
بالتتويج والاقحام والتذييل . وفي كل حال من الأحوال يتم الأمر على سبيل
الاجلبية ، أى بالسماع ، وليس بقياس محكم » (١) .

ولا مانع من أن يكون العرب قد اعتمدوا وتعمدوا تسكين الحرف
الثانى فى (الثنائية) ، ثم شددوه ، ثم فكوا تشديده ، واستبدلوا ثانى المشدد
بحرف يختلف عنه ، مروراً من الثنائى الى الثلاثى وغيره ، مثل (النون والفاء)
بمعنى الخروج ، مع تخصيص حاصل بفعل تخصيصها ، فقالوا : (نف ، نف ،
نفذ ، نفح ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى) .
وما قرره الأقدمون من الزيادة بالحروف على الرباعيات والثلاثيات ،
يسوغ — عند الأب مرمجى بكل حق وصواب تطبيقه فى الثنائيات . ومثل لما
زاد على الثنائى بالأمثلة الآتية : (يقطين ، من قطن أى أغنى ، وترفل
من رفل ، وزنبيل من زيل ، وعنصل من عصل ، وذمعت من ذعت . .
ويلسن من بلس ، وعبدل من عبد . . وعد من ذلك شيئاً كثيراً فى العربية
وبقية الساميات) (٢) .

فالزيادة والترقى من الأقل الى الأكثر ، كانت طريقاً مألوفاً ومعروفاً
للعرب فى توسيع المواد وزيادتها وتنويعها ، لتقابل المعنى الجديد . . كما
كانت هناك زيادات متنوعة تجرى بضرب من الاعتبار ، أى لدواع غير
داعى الدلالة على معنى خاص ، أو على دور معين ، كما ذكر الأب مرمجى .
وضرب مثلاً لذلك :

بالزيادة لللاحق ، لمحض الموافقة بين وزن وآخر ، ليعامل معاملته ،
مثل : (قعد ، وجلب ، وشمل) فى التذييل . و (حنظل وحوقل ودهور)
لزيادة النون والواو والهاء حشوا .

وزيادة للغة ، مثل : قنبرة من قبرة . وانجاص من أجاص ، وخنزير
من خزير . وزيادة لتقوية الحركة ، دون قصد معنى معين ، مثل : (برع من برا ،

(١) معجمات ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

وينسب اليه (برئى اى برانى) و (توقع من توقى) ، (شفع من شقى) و (بدا وبدع من بدا) .

وزيادة لغزوبة اللفظ وتسهيله مثل (يا ابنى ، وعصاتى ، ودد ، بدل من يا ابنى وعصاى ودد) . و (فدنى وقطنى) باقحام النون . و (لعات ، ثمت ، ربت) بالحاق التاء .

وزيادة لاقامة الوزن فى الشعر ، نحو (تبيضضى) عوض تبيضى .
وزيادات أخرى تجرى دون قصد اشتقاقى ، مثل : (خوارنة ، جمع خورى) و (أبهات وأمهات) باقحام الهاء . وكذلك النسبة الى (صنعائى ، وجوائى ، ويرانى ، وصيدلانى) باقحام النون .

ويخلص من ذلك الأب مرمجى الى أن اللغة تتبع السنة الطبيعية ، وتخضع لأحوال الانسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية والمؤثرات . كما أنها فى بعض أجزائها قياسية منتظمة محكمة ، وفى البعض الآخر سماعية : لا ضابط ولا قيد لها ، وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية (١) .

وكثيرا ما سمعت الشيخ الغلايلى يطلق على قواعد العربية ضوابط لا قواعد ، تأييدا لذلك .

ولتوفر الأب مرمجى على دراسة الثنائية ، وطول نظره فيها ، وتقضية لها ومزاولتها ، أمكنه بعد التقصى والاختبار أن يصنف الحروف التى تقبل الزيادة على الراساس الثنائية من باب الاغلبية والاطلاق ، كما يلى :

(١) حروف تصلح أن تكون متوجة ، ومتحمة ، ومذيلة وهى : (ا ، ت ، ر ، ع ، ل ، م ، ن ، ه ، و ، ي) .

(ب) حرفان يصلحان للتتويج والتذييل ، وهما الخاء ، والشين .

(د) حروف تستخدم للتذييل ، وهى (س ، ب ، ذ ، ك ، ق) (٢) .

ثم أفاض فى شرح ذلك وتفصيله فى مصنفاته اللغوية الكثيرة ، تأييدا لدعواه

(١) المصدر السابق ص ١٠٧ ، ١٠٨ بتصرف .

(٢) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٣ .

ليثبت دعائم الثنائية التي نصب نفسه محاميا لها ، ومدافعا عنها طوال حياته .

ومن استعراض الأمثلة السابقة يمكن القول بأن الألفاظ في العربية جاءت من أصليين أساسيين ، خصهما بمعنى واضح حرف ثالث ، أي أنها عرفت عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى أصول غير ثلاثية ، وان ارتكزت بعد تطور وأدوار — على أسس ثلاثية .

والحرف الثالث الذي حدد المراد من المعنى العام ؛ تنوع حسب ما يتطلبه المقام :
« فان أراد العرب ابانة شيء عن شيء وفصله عنه مع معاناة ومشقة قالوا : (قطع) وان احبوا أخذ شيء من آخر دون معاناة أو مشقة قالوا : قطف ، لقوة العين وضعف الفاء » (١) اللهم الا اذا عن غرض بلاغى فيتجاوز عن ذلك ، كقول الحجاج بن يوسف : (انى لأرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها) ، فلشدته وهوان أصحاب الرؤوس ، جاء التشبيه بالزرع والقطاف .
ويعزز ابن دريد في (جهرته) وجهة نظر الفريق القائل بأن الكلمات المشتركة في حرفين وفي معنى عام يضمها كانت في الأصل ثنائية المقطع نظرا الى الصورة المفوظ بها ، دون التفات الى الحرف المكرر بمثابة حرفين ، وان كان في الحقيقة ثلاثيا . يقول ابن دريد : « والثنائى الصحيح لا يكون حرفين البتة الا والثانى ثقيل (أى مضعف) حتى يصير على ثلاثة أحرف اللفظ ثنائى والمعنى ثلاثى . وانما سمي ثنائيا للفظه وصورته ، فاذا صرت الى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة ، والثانى حرفين مثلين أحدهما مدغم فى الآخر ، نحو (بت يبت بتا) بمعنى قطع ، وكان أصله بتت فأدغموا التاء فى التاء ، فقالوا : « بت » وأصل وزن الكلمة فعل ، وهو ثلاثة أحرف ، غاما مازجوا الادغام رجعت الى حرفين فى اللفظ ، فقالوا : بت ، فأدغمت إحدى التائين فى الحروف المعجمة (٢) .

« فالنظرة الى اعتبار المضعف الثلاثى ثنائى الصورة تبدو بجلاء ووضوح عند الاقدمين فى جهرة اللغة لابن دريد ، وفى المقاييس لابن فارس ، بل ان

(١) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) الجهرة ١ / ١٣ .

في جمهرة اللغة لابن دريد ما يدل دلالة اكدية على توثق النظرة عنده :
غانه عند الكلام على الثنائي ينهي القول على جميع مواده صحيحا او معتلا ،
قبل أن ينتقل الى الثلاثي « (١) .

والمحدثون تتبعوا هذه النظرية ونظروا لها بما هو وارد في الساميات
من ثنائيات مثل (حم ، مص ، مس) بالتشديد في العربية بما يقابلها في
السريانية (حم ، مص ، مش) بدون تشديد للحرف الأخير (٢) .

الا أن الشيخ العلايلي يجعل الحرف المزيد على الثلاثي حلقة ثالثة
في الدور الثالث من أدوار الانسان في تدرجه نحو الرشد ، فعرف الكتابة
وعرف الحروف وتنوعت حاجاته ، فجعل الحرف الثالث حشوا في وسط
الثنائيات — غالبا ليعطى مفاهيم جديدة ، فجعل من (قف) : (قطف ،
قرف ، قذف) (٣) .

ولوفرة الشواهد والأمثلة في هذا الصدد ، « اطلق بعض الباحثين
المعاصرين القول (٤) بأن الذي يتفرس كلم العربية بانعام نظر ، يجد أن
معظم موادها أصلا يرجع اليه كثير من كلماته وان لم نقل كلها ، وذكر لذلك
(فل) فانها تدور حول الشق والفتح : كفلح ، فتح ، فلع ، فلع ، فلى .
وكذلك نجد ابن فارس في كتابه (المقاييس) يذكر أن مادة (قط) تدور حول
القطع .



(١) فقه اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

(٢) معجميات ص ٩٨ .

(٣) المقدمة ص ١٤٤ .

(٤) فقه اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

ثنائية وثنائيون

وهب مؤيدو « الثنائية » يدعمون أسسها ، ويرسون مبادئها ، ويسوقون شواهدا :

● فذهب بعضهم الى : « أن الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الأحادية ، لأن أعضاء النطق عينها لا تخرج للمتكم حروفا صامتة متفرقة ، بل مقاطع مركبة من الصامتات تحركها الصائتات » (١) .

● ويرى بعضهم أن القول بأن اللغة الانسانية نشأت بطريق المحاكاة وهذا رأى من آراء كثيرة قيلت في نشأة اللغة — يرسى مبدأ هاما من مبادئ « الثنائية » إذ أن هذا الرأى كشف عن عدد كثير من الأصوات اللغوية في مجموعات . ولوحظ أن جل الألفاظ التى نشأت عن طريق المحاكاة هو وضع ثنائى . ولذا قال كثير من الباحثين : أن أصل حكاية الأصوات فى اللغات السامية — ومنها العربية — هو ثنائى يعتمد على حرفين صامتين ، حين حاكى الانسان أصوات الطبيعة وغيرها من حوله بصيحاته وصرخاته الانفعالية ، وعبر بعد ما قلد عن حاجياته الطبيعية والحياتية .

ويرى الأب مرمجى أن البرهان الحسى الجلى على وجود الثنائية هو : « فى أصل اللغة » ، يستخرج من العناصر الأولية للغة العربية ، وهى أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات ، أو زجرها ، وبعض أسماء الأفعال ، فهى ثنائية ، ومنها كان بدء صوغ الفعل المضاعف ومكرره . دونك الألفاظ التالية — على سبيل المثال لأن منها فى اللغة شئ كثار — : « أف » كلمة تكره وتضجر ، و « آه » كلمة توجع و « به » و « بخ » كلمتان تقالان عند استعظام الشئ و « عس » « كلمة زجر للهر » (٢) .

وليس هذا خاصا بالساميات ، بل لاحظ العلماء — أيضا — أن لفظ « مو » فى المصرية القديمة والصينية يعنى (هرة) ، وجاء التوافق من أن الهرة سميت بالصوت الذى تحدثه .

(١) معجمات عربية سامية ص ٩٨ .

(٢) معجمات عربية سامية ص ٩٩ .

(وسواء أكانت المحاكاة لصوت انسان : كالمقهقهة ، والنخحة ،
والتأوه ، والتأفف) .

(أم كانت محاكاة لصوت حيوان : كالزقزقة ، والمواء ، والصهيل ،
والزئير) .

(أم كانت محاكاة لصوت الطبيعة ويطلق عليها المحدثون نظرية (بو -
وو) (Bow-waw) ، وذلك كخفيف الشجر ، وخرير الماء وصرير القلم
وهزيم الرعد) ..

وليس (ماكس مولر Max Mueller) هو صاحب نظرية « المحاكاة » حين
أشار إليها في محاضراته بلندن سنة ١٨٦٤ وأعطاهها اسما جديدا تعرف به هو
(Ding-Dong) كما أشار بعض المعاصرين (١) . بل إن علماء القدامى
عرفوها ، وأشار إليها ابن جنى (٣٩٢ هـ) وحكاها عن سبقه ، ووصفها
بالصلاحية والقبول ، حين قال : « ... وذهب بعضهم الى أن أصل اللغات
كلها انها هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ،
وخرير الماء ، وشحيح الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب
الطبي ، ونحو ذلك ... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي
وجه صالح ، ومذهب مقبول » (٢) .

فابن جنى يحكى عن سبق ، وفي حكايته هذه دلالة قاطعة على أنه
كان مذهباً مقبلاً وشائعاً بين السابقين من علمائنا .
وارتضى الشدياق هذا الرأي ، وذكر له أمثلة كثيرة تعزز رأيه ، في
كتابه القيم (٣) .

وايد ذلك المستشرق الفرنسى (رينان) : في كتابه : (التاريخ العام
للغات السامية) ، وذكر أمثلة كثيرة توضح التشابه بين الأصوات اللغوية
في مجموعتي اللغات الآرية والسامية (٤) .

(١) نظريات في اللغة لانييس فريشة ص ١٩ .

(٢) الخصائص ٤٦/١ .

(٣) سر الليل في القلب والابدال ص ٢٢ - ٢٧ .

(٤) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

والقول في نشأة اللغة من أقدم المشاكل التي جابهت عقل الإنسان ،
لأنه أمر يثير الخيال .

والحق الذى يقال بصده أن كل النظريات في القول بنشأة اللغة
الإنسانية الأولى ليست يقينية ، ولا يسلم بها العلم ، لأنها حدس وخيال ،
ونحن ندرسها على أنها افتراضات قيد البرهان ، وان غسرت كل نظرية قدرا
من الألفاظ فسيفسقى قدر لا تتناوله هذه النظريات ، والسر :

أن اللغة لم تبدأ — كما ذكرنا — منطقية ، إذ لم يكن هناك منطق ولا
فكر ، كما أن قضيتها ليست لغوية بحتة ، ولا تدخل في نطاق علم اللغة
(Languis Tic) وحده ، بل تتشعب في نطاق (البسيكولوجيا)
(والأنثروبولوجيا) ، والفلسفة .

فنظرية المحاكاة وان تعلق بها الثنائيون وفسرت جانبا ، فهي تعطيلهم
شيئا وسببا يؤيد وجهة نظرهم ، وعليهم سوق أدلة أخرى .

« ولكن يسجل لهم أن معظم الأصوات الثنائية كانت محاكاة لأصوات
الحيوان أو الطبيعة ، أو الأصوات التى تسمع عند مزاوله الإنسان للأعمال
التي تدل عليها الأصوات » (١) .

والنظرية تفسر ما يدل على المحسوس ويخرج عن دائرتها ما يدل
على المعقول .

● وتعلق بعض مؤيدى « الثنائية » الى أن (نشأة اللغة انما هى ثنائية
المواد) أى أن قانون التطور يرشد الى أن اللغة نشأت أول أمرها ثنائية المواد ،
يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق (أى من حرفين أولهما متحرك وثانيهما
ساكن) ، وحين دعت الحاجة الى التنوع والمزيد اكتنزت هذه المواد الى
الثلاثية وما فوقها بالطرق السالفة وأن المعنى العام كامن فى الأصل الثنائى ،
وما زاد عليه لم يزد المعنى الا تنوعا حسب الحاجة والمقتضى .

وحفلت المقاييس اللغوية لابن فارس بالأمثلة الوفيرة التى تؤيد ذلك ،
وحذا حذوه الشدياق فى كتابه : « سر الليال فى القلب والابدال » ، وللدكتور
أمين فاخر بحث قيم لدراسة معجمية احصائية ، فى ثنائية الألفاظ فى المعاجم

(١) المصدر السابق نفسه .

العربية ، وعلاقتها بالأصول الثلاثية هو بمثابة التطبيق للنظرية التى نحن بصددتها (١) .

ويذكر الدكتور محمد مصطفى رضوان — فى مقاله القيم عن الثنائية فى اللغة (٢) طرقا من أقوال المستشرقين الذين يؤيدون « الثنائية » ، ويستشهدون لها بما فى أخوات السامية ، يقول :

لقد طبق المستشرق الألمانى (فورست) النظرية الثنائية تطبيقا عمليا فى معجمه الكبير الانجليزى العبرى . مؤيدا نشأة اللغة ثنائية المواد ، من مقطع واحد مطلق أى من حرفين : أولهما متحرك حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

ويقول المستشرق الألمانى (جزيئس) فى كتاب له عن اللغات السامية ، وقد شرح فيه الثنائية شرحا وافيا مؤيدا بالأمثلة : « ان ثلاثية الأصول اللغوية فى الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد فى اللغات السامية ... الى أن يقول : غير أن كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى أصول ثنائية ، نسميها : جذورا ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية .

والمستشرق الفرنسى (رينان) ، فى كتابه — التاريخ العام للغات — يزيد الأمر وضوحا فى هذا الصدد ، يقول : ان من بين الأصول الثلاثية أنواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية الا لاعتبارات صرفية ، تلك هى الأفعال المضعفة والمعتلة التى لا يكون فيها لتكرار الحرف الثانى ، أو لإضافة حرف العلة تأثير يذكر فى تغيير المعنى الأساسى الذى يفيدته الأصل الثنائى ، وذلك نحو « ند » غانه أصل ثنائى يفيد معنى الحركة أو الابتعاد ، سواء ضعف ثانیه ، ففيل : (ند) أو مد أوله ففيل : (ناد) أى تحرك أو تمايل من النعاس ، ومنه (تندد) الغصن ، أى تحرك . أو مد ثانیه ففيل : (ندا) يقال : ندا الشيء ، بمعنى تفرق ، والأبل النوادى ، هى الشوارد .

وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف صحيحة نجد — فى جميع

(١) انظر ثنائية الألفاظ فى المعاجم العربية . طبعة أولى .

(٢) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ .

الحالات تقريبا — أن أحد أحرفها الثلاثة أضعف من الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسى الا تعديلا طفيفا (١) .

ومن ثم يبدو أن الأصل السامى الثلاثى يمكن رجعه فى الغالب الى حرفين أساسيين أضيف إليهما ثالث ليس له فى تغيير المعنى الأساسى الا تأثير طفيف ، وإن الأصول الثنائية السامية هى العناصر البدائية التى لا تقبل النقص . والقيمة التى تضيفها دراسة المستشرقين هى المأمهم بلغات شقيقات للعربية ، وغيرها ، تبعد مدى الرؤية ، وتعطى من قيمة الشاهد ، وتقيم النظرية والتطبيق .

والأب مرمجى يرى هذا الراى ، وكثيرا ما ذكره فى مصنفاته ، ولخص فى أحدها بعض مبادئ الثنائية وراى أن من نتائج هذه النظرية : أن المثال والأجوف والناقص « ما هى سوى مزيادات أو توسعات فى الرس الثنائى الذى يجرى فيه أول التوسع بتكرار الحرف الثانى منه ، أو بتشديده : أى بتكراره لفظا ووضع الشدة عليه كتابة ، وعادة يجرى التشديد فى اللغات السامية : إما لعذوية اللفظ أو تسهيله ، وإما للمبالغة ، وإما للتأكيد والتأييد » .

وعلى ذلك فالفعل (قام) مثلا ، أصله (قم) أشبعت حركة حرفه الأول ، مما يظهر فى السريانية فى كلمة (Iam) ولو تقيعت تصريف الفعل قام ، واتصاله بالضمائر ، لوجدت أن الأصل ثنائى وأنه يدل على معنى تام فى حالة الثنائية (٢) .

ويؤكد الأب مرمجى أن من الأدلة على وجود الثنائى فى أصل اللغات ولا سيما السامية منها : « هو أن المضاعف العربى الذى يقال : أنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية — لانجد مقابله فى السريانية الا بحرفين اثنين لا أكثر ، مثلا مقابل « حم » بالتشديد فى العربية نرى فى السريانية (حم) بالسكون ، وبأزاء (م ص وم ص) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) معجبيات ص ٩٦ — ٩٨ يتصرف .

(٣) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ .

● ويرى بعض العلماء أن الثنائية الطبيعية التكوين ، بمعنى أن « طبيعة الحرفين اللذين تتكون منها المادة الثنائية لها دخل كبير في بنائها على صورتها الثنائية ، إذ أن هذين الحرفين في الغالب شديداً أو رخواً أو متوسطان بين الرخاوة والشدة .

ويرى كثير من علماء الفرنجة : أن المواد الأصلية المكونة من حروف شديدة هي على وجه العموم أقدم من المكونة من حروف رخوة أو متوسطة ويرجح أن الأخيرة نشأت عن الأولى بتخفيف الحروف الشديدة (١) .

ويؤيد ذلك ما ذكره (الشهاب الخفاجي) من أعجمية الكلمات التي تجتمع فيها حروف معينة ، مثل (جردقة ، وجلنيق) لصوت باب وكذلك : (صنجة وصولجان) . وأيضاً : (نورج ونرجس) . وأيضاً : (مهندز وهندازة) . (وبست) اسم لبلدة (وسذاب وساذج) ، (وطاجن ، واصطبة) ... لأن الجيم والقاف ، والصاد والجيم ، والنون بعدها راء ، والزاي بعدها دال ، والباء والسين والتاء ، والسين والزاي ، والطاء والجيم والصاد والطاء لا يجتمع شيء من هذه الحروف إلا ودل على أن الكلمة معربة ، وإن استعملها العرب .

ويعلق الدكتور محمد مصطفى رضوان على هذا بقوله : « لكن يبدو أن ترجيح أسبقية المواد المركبة من حروف شديدة على المركبة من حروف رخوة أو متوسطة لا يستند إلى دليل تاريخي .

ولعل الدافع لهذا الترجيح أن سنة التطور تقضى بالانتقال من الصعب إلى السهل كما أن العقيدة الغالبة لدى العلماء أن الأصوات القوية هي التي لفتت نظر الإنسان في أول الأمر ، فحاكاها بحروف شديدة مثلها ، ثم حاكى الأصوات الخفيفة التي هي أقل من الأولى شأنها بحروف رخوة أو متوسطة » (٢) .

وهو باستدراكه على ما بدأ به قد كفانا مؤونة الرد ، والتعقيب . وبخاصة واللغة — كما أسلفنا — لم تنشأ منطقية ولا عقلية ، وتوحى سنة التطور والرقى بهذا التدرج .

(١) شفاء الفليل ص ٦ ، ٧

(٢) مجلة كلية الآداب .

وقفه مع الحرف الثالث :

● ووقف العلماء المؤيدون للثنائية طويلا عند طبيعة الحرف الذى يثلاث المادة الثنائية .

وخلاصة رأيهم فيه : أن المعنى العام للمادة الثنائية كامن وباق فيها مهما توسعنا فى المادة بالزيادة ، وكلما رددنا موادها المزيد الى الصورة الثنائية ، وجدنا الحرف الذى ثلث أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية ، توجه المعنى الأصلى العام توجيهها خاصا ، وتزيده تنوعا وتقييدا فقط .

وبعض علمائنا القدامى حذق الثنائية على هذا النمط ، كالراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) كما فى مؤلفه : « المفردات فى غريب القرآن » اذ اعتبر المضاعف هجاء واحدا ، ولم يبال تكرار حرفه الأخير ، لأنه عنده من وضع الخيال ، لا من وضع العلم والتحقيق .

ورد ابن فارس ، فى « مجمل اللغة » باب (الجيم والذال وما يثلثهما) الى معنى الأصل ، كما فى جذر ، وجذع ، وجذل ، وجذم .. وان تفاوت الاستعمال نتيجة للحرف الثالث : فالأصل العام للشجرة جذل ، وللنخلة جذع ، وللحساب جذر ...

وفارس الحطبة فى شرح هذا المبدأ هو العلامة أحمد فارس الشدياق (١٨٨٧ م) ، والمستشرق الألماني (جـزـينـس) ، وأجاد الدكتور محمد مصطفى رضوان فى عرض آرائهم عرضا يوضح أهم مبدأ من مبادئ وأسس الثنائية فى نظره .

ولابد لنا فى هذا المقام من تلخيص هذا المبدأ ، كما ورد فى (مجلة الآداب اللببية فى عددها الرابع عام ١٣٩٢ هـ) زيادة فى الفائدة ، ولتوضح جوانب الحقيقة فى هذه المشكلة التى طال أمدها ، واطهارا لبراعة الحس اللغوى للشدياق ، وكشفا لعدد من مؤلفات لغوية حديثة غمرت الأسواق ، تسوق فكر الشدياق وغيره ، وبضاعتهم دون أن تذكرهم أو تعزو اليهم علمهم وفضلهم وسبقهم :

فقد رأى العلامة (جـزـينـس) أن تنمية المادة الثنائية ، يتم بوحدة من خمس طرق اولها : تضعيف الحرف الثانى ، وتلك وسيلة اولى وطبيعية فى

التنمية ، كما قال كثير من العرب والمستشرقين ووافقهم الشدياق ، وذكر ستة أسباب (١) للتدليل على صحة ما ذهب إليه ، نوجزها فيما يلي :

١ — أن معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو صفته ، وحكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف مثل : دب ، دق ، قر .

٢ — أن الفعل في الأصل كالاسم : في كونه يوقف عليه بالسكون قبل اتصاله بفاعله ، فإذا اتصل بفاعله فتح : فحين وضع الواضع (دق) لم يقصد بها في أول الأمر أن تكون فعلا ولا اسما ، بل مجرد حكاية لصوت توهمه ، بقطع النظر أى شيء آخر ، فلما وصل (دق) بفاعله قال : دق الرجل . فلما أراد تخصيصه بأن يكون اسما قال : دق الرجل . وكثيرا ما نرى صيغة الاسم والفعل واحدة لهذا .

٣ — أن اللغة — كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية — لا يحدث شيء منها تماما كاملا من أول وهلة ، ولكن على التدرج . فالأحرى أن نقول : أن الفعل السالم جاء آخر الأفعال إما الأجوف فانه غالبا ما يأتي عقب المضاعف ، مثل (طب) وطاب ، وصر وصار (أى صوت) . وأما الناقص : فانه صدى غيره من الأفعال ، وكأنه نوع من القطعة (الترخيم) لفظة لبعض العرب . نحو : هروهمى ، والأسف والأسى (٢) .

٤ — أن حكم ترتيب المزيد المضاعف لا يكاد يتخلف : فقلما ترى للمضاعف معنى الا ورايت في مزيده مثله أو ما يقاربه . والمراد بالمزيد هنا ما يكون الحرف الثالث فيه أو لأمه غير عينه . وذكر لذلك أمثلة كثيرة تبلغ سبعة وخمسين ، منها : سل وسلب ، وكد وكدح ، ومن ومنح . .

٥ — أن زيادة حرف على المضاعف البق بحكمة الواضع في التقنن من نقصه ، اذ لو جعلت السالم أصلا لزم عنه العدول من الكمال الى النقصان ، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب كما تدل على ذلك الأفعال الزائدة .

ودليل آخر : هو أنهم يشبعون الفتحة في آخر الفعل فيتولد منها الف ، كما في : (دحب ودحبى ، وسلق وسلقى) .

(١) سر اللئال في القلب والابدال ص ٢٢ — ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ ، وراجع أيضا معجمات عربية سامية ص

وقس على ذلك زيادة الهاء في هجزع للجبان ، والنون ، في ضيغن ،
والراء في يحتر وبعثر .

٦ — أننا نجد أفعالا مجهولة الأصل وأصلها من المضاعف معلوم ،
مثل : امتخر العظم ، أى استخرج مخه فهو لابد أن يكون من امتخ اذ لم
يجيء المخر بمعنى المخ . وقس على ذلك تمخى العظم ، بمعنى تمخه » .
ونخرج من ذلك بأن كل المضاعفات هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى
وارد حتى فى الساميات ، متصفا بمعنى حقيقى وتام كما سبق أن ذكرنا للأب
مرمرجى .

ثانيها : اضافة حرف علة الى أول المادة أو وسطها أو آخرها :
ويعلل الشدياق الاضافة فى الأجوف بقوله :

ان الأجوف غالبا من يأتى عقب المضاعف ، كطب وطاب ، وضر وضار
وجب وجاب ... وهو كثير فى العربية .

ويظهر ان السبب فى العدول عن المضاعف ، الى الأجوف ، هو الرغبة
فى التخلص من تشديد عين الفعل بمد حركة فائه ، لأن التشديد ثقیل ،
حتى لا يكاد يوجد فى اللغات الآرية .

وسبق أن علل الاضافة فى الناقص بأنه : صدى غيره من الأفعال ،
وكأنه نوع من القطعة (الترخيم) لغة لبعض العرب ، كما فى شجب
وشجا ومحق ومحا .

والتقارب شديد بين معنى المضاعف والناقص ، كما فى : قضى .
وغمى الخبر وغم .

والتقارب أيضا شديد بين المضاعف والمثال ، كما فى : وقص (قطع)
وقص . ووخز وخز .

ثالثها : اضافة حرف من حروف الزلاقة (١) ، الى المادة الثنائية : مثل :
قص قصم ، قصر ، قصب ، قصف قصل ..

(١) حروف الزلاقة (أى الخفة) يجمعها قولك : (مر بنفل) .

رابعها : اضافة أحد حروف الحلق (١) الى المادة الثنائية ، مثل :
-فق (فرق وفتح) وفقاً وفتح ، وفتح . ورد وردع . وقط وقطع . ومن
ومنح .. فالمضاعف والحلقى معناهما واحد .

خامسها : اضافة حرف من أحرف الصغير (٢) الى المادة الثنائية ، مثل
فر ، وفرز ، وفرس ، وقرص ، وكلها بمعنى فصل وفرق وقطع . ومثلها :
فل وفلذ ...

تلك هى الطرق الخمسة التى تثلث المادة الثنائية ، كما لاحظها علماء
اللغة ، وكلها شاهدة بأنه لافرق بين المعنى العام للمادة الثنائية ، وبين
المعنى بعد أن أضيف إليها ما يثلثها .

ويعرض علينا الدكتور رضوان — فى نهاية عرضه لآراء العلماء —
مادة ثنائية حكائية ، مبينا المواد الثلاثية المشتقة منها بالطرق المختلفة ،
وهى مادة (قع) ، مما يؤيد أن أصل الثنائية فى لغتنا مكين وثابت ، يقول :
ويظهر أن مادة (قع) فى الأصل حكاية لصوت الرعد المزعج ، ومنها
القعقعة ، وتقعقع أى اضطرب .

والمواد المتفرعة عن هذه المادة تقيّد معنى الخوف أو الانكماش أو
الاسترخاء بصورة ما ، لما يترتب على سماع هذا الصوت من خوف .
فمن ذلك (قبع) القنفذ : أدخل رأسه فى جلده ، باضافة حرف زلاقى
فى الوسط ومثله (قنع قنوعا) أى تذلل .

وبإبدال القاف كافا ينشأ : (كع) الرجل كعوعا ، أى جبن وضعف .
وبإضافة الواو فى الأول ينشأ (وكع) البعير ، أى سقط ضعفا .
وبإضافة حرف علة ، فى الوسط ينشأ (كاع) ، اذا هاب وجبن .
وبإضافة حرف علة فى الآخر ينشأ (كعا) ، أى جبن . والأكعاء ،
الجببناء .

(١) حروف الحلق يجمعها قول الناظم : همز فهاء ثم عين حاء مهملتان
ثم غين خاء .
(٢) أحرف الصغير : هى ، السين والزاي ، والصاد ، ويلحق بها
ما يقاربها .

ويقال : كبع ، أى ذل ، و (كنع) انقبض . و (كنع) هرب . وكثعت .
الابل : استرخت بطونها .

وبإبدال الكاف خاء تنشأ المواد : (خنغ) الصبى ، أى فحم وأنهكه .
البكاء ...

(وخنغ) السراب : اضمحل . و (خرع) الرجل : ضعف . ومثله :
خشع خضع خنع . ولخع الرجل أى استرخى جسمه .

وإن نظرة على الطرق التى مرت عليها المادة السالفة ، والمعنى العام
الذى يرتبط بالثنائية بقوة ، يدعونا أن نقرر : أن عددا كبيرا من الأصول
الثلاثية جاء تنمية لأصول ثنائية ، لاشك فى ذلك .



وجهات نظر في مسلك الشائبة

وقد بدت وجهات نظر حول بعض طرق « الشائبة » من المحدثين المؤيدين لها ، فأحدثت اعتراضات وجدلا :

● فأكثر الألفاظ الشائبة يرجع — عند الشيخ العلايلي — الى المعلات ، اذ يرى المعلات من بقايا العصور السحيقة ، ولذا لم تخضع للوضع النظامي ، فكانت وليدة فوضى الوضع القديم ، قبل الوضع الثابت ، وهى بذلك بداية في دور النضج اللغوي كما جاء في (مقدمته) .

ولذا فالشيخ يدعونا الى اتخاذ هذه المعلات المحفوظة في المعاجم المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح ، لأنه الأصل التاريخي الذي انفصل عنه ، يقول : « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف — حروف الجدول الهجائي الذي سبق ذكره — بأصواتها حين كانت لغة ، على شيء من الافتراض المطلوب وسبيل هذا التعيين المعلات مطلقا ، وبالأخص منها اللفيف في العربية ، سواء اكان ليفيا مقرونا أو مفروقا .

وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد ، وانما بأن ننقل منها بالمقارنة الى ما هو الادخل في تفكير الساذجين واعتباراتهم (١) . واذا لاحظنا العلاقة البينة بين المعتل والمضاعف ، والمضعف الرباعي والمهموز ، في مثل :

(عبي ، عب ، ععب ، عبأ) تأكد لنا أيضا صحة ما يراه الشيخ .

والدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن « اعتبار المعتل ثنائيا اتجاه سليم من الناحية الصوتية » (٢) .

وحين قال الشيخ العلايلي باتخاذ المعلات المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح ادخل في اعتباره الثلاثي الصحيح أيضا فاضطره ذلك الى التكلف .

(١) المقدمة للشيخ العلايلي ص ١٣٠

(٢) في التطور اللغوي ص ١٠٣

فحين تتأمل وجهته في مادة (عبل) . تجده جعلها متفرغة من (علا)
المعتلة ، وأصلها (عل) أما الباء فهي عين الكلمة مكنوفة بالفاء واللام ،
كانهما سياج لها فسلمت من الحذف ، مع أنها الحرف المحشو الزيد ، وبذل
الحرف المعتل للعوارض حتى حذف : فكان حرف الباء الصحيح المحشو
تعويضاً عن حرف العلة الساقط المحذوف . ولو اسقطنا حرف الباء الزيد
مقياساً على سقوط الحرف المعتل لظهرت لنا الكلمة الثلاثية على صورتها
الثنائية الحقيقية ، فاذا هي (عل) فقط .

فأى جامع يجمعها بعد هذا بهاتين المادتين الى الطريق الطبيعي ، لو
أرجعنا (عبث) بحذف الباء وهو الحرف الوسط الى (عث) التى هى
الثنائى المضعف والتى يكون معلتها (عثا) . . وعلى رسلها تعود (عبد)
الى (عد) والتى يكون معلتها (عدا) .

ويعلق الدكتور ابراهيم نجا على طريقة الشيخ العلايلى هذه بقوله
أنها : « مبنية على التكلف لأن تطبيقها لا يتم الا بتجريد الحرف الوسط ،
الذى هو الباء فى المثالين السابقين ثم تناول المادة وفيها المجلات التى وقع
فيها الحرفان على ترتيبهما . مع أن تجريد مادة من حروف الوسط انما يكون
بمنزلة الحذف والاسقاط لذلك الحرف المحشو ، فكيف يسلم من بنية المادة
جزء لا يتجزأ منها ، ثم تظل هذه المادة معبرة دونه عن غرضها تعبيراً
كاملاً » (١) .

أضف الى ذلك أنه سيجرب على قول الشيخ العلايلى هذا : « عكس
ما ذهب اليه النحاة والصرفيون القدماء : من أن هذه الأفعال المعتلة ترجع
فى الأصل الى بنية ثلاثية ، سواء اكانت معتلة العين أو اللام فكلمة (قام)
من (قوم) ، وكلمة (باع) من (بيع) ، وكلمة (دعا) من
(دعو) وكلمة (سعى) من (سعى) ، كما أن الفعل (وعد) ثلاثى لفظاً
وتقديراً ! » .

كما اننا نلاحظ « ما فى رأى الشيخ — العلايلى — من نظرة وصفية يختلف
بها عن منطق النحاة التعليمى المعيار ، فقد أرادوا طرد أوزان الأفعال على
وتيرة واحدة : توزن بميزان واحد هو (فعل) فحلوا المعتل على الصحيح ،

(١) فقه اللغة العربية — د . ابراهيم نجا — ص ٨٦

وينوا مذهبهم على أساس (الخط العربى) الذى يشير الى الصوت الطويل
برمز اصلى مستقل : دون الصوت القصير . كما يخالط بين صوتى الواو
اللينه والمدية ، فيشير اليهما برمز واحد ، فى مثل (وعد ، ويقوم) ، وكذلك
الياء فى مثل (يسر ، وقيل) ، فكل رمز فى الخط العربى يمثل عنصرا ذا اعتبار
فى الأصالة أو الزيادة « (١) .

ولكن يعذر الشيخ العللايلى — عندى — فى افتراض التصور ، لأن المرحلة
قدسية ، وعز الدليل وندر الشاهد ، ولذا فلا مانع من أن نتجاوز عن الوهم
القليل اذا أدى الى تصور مقبول يقوده خيال خصب ، من عالم أريب ، وعقل
واع حصيف .

ومن يطالع المقدمة للشيخ ، ويرى بصره بالعربية ، وثقافته المتنوعة ،
يصدقه فيما يتصوره ويقنع بما يقرره .

ومحاولته الفذة لوضع (معجم لغوى) بديع فائق ، تدل على أهليته
لما يرى وتمكنه واقدامه ، وتشهد بصحة ما ذهبنا اليه فى براعته ، وتكفيها
أدلته الاحتمالية لذلك .



● والاستاذ جورجى زيدن ، وجهة نظر أخرى فى ارجاع الثلاثى الى
ثنائى ، أثارت أيضا اعتراضا عند بعضهم :

ذلك أنه اعتبر الثنائى ، هو الأصل لجميع الكلمات ، كراى القائلين بذلك ،
الا أنه انفرد بارجاع الثلاثى الى أصليين ثنائيين ، وأخذ منهما على طريق
النحت ، مثلا : (قطف) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى أصليين هما :
(قط) المفيدة للقطع و (لف) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى المفيدة
للجمع . فولدنا منهما بطريق النحت (قطف) المفيدة للمعنيين ، على طريق
النحت باغفال اللام فى (لف) ونقل حركتها الى ما قبلها ، فصارت قطف .

وكذلك : (قمش) بمعنى جمع ما على الأرض من فتات ، ترجع لأصليين
هما : (قم) بمعنى كنس ، و (قش) بمعنى جمع ، وتولد من (قم قش)
تمش ، بطريق النحت ، بالفاء القاف الوسطى بطريق التخفيف (٢) . وتلك
محاولة ووجهة نظر لا بأس بها .

(١) فى التطور اللغوى — ص ١٠٣

(٢) الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان ص ٦٢ .

والنحت قديم ، عرفته العرب : غنحتوا الرباعى مثل : عبشم ، وبسمل ،
ودمعز : من عبد شمس ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وأدام الله عزك .
كما نحتوا من الثلاثى (ضبط وضبر) ضبطر ، بمعنى الرجل الشديد ،
وصلدم من (صلد ، وصدم) ... ففكرة النحت نجدها قديمة قدم لغتنا ،
فهو مسبوق بها ، ولا شك .

وقرر ابن فارس فى معجم (المقاييس) : أن الرباعى والخماسى منحوتان
دائما ، مثل : (بخرى) بمعنى بدد ، مأخوذ من أصلين : (بحث) عن الشيء ،
و (البشر) وهو ما يظهر على البدن .

ولكن جورجى زيدان جعل النحت فى الثلاثى والثنائى أيضا ، وذلك فضلا
عن أنه مجاف لوجهة نظر الأقدمين ، فانه أيضا لا يطرد فى مواد كثيرة ،
فحكمه غير مبنى على استقراء واسع ، كما ذكر الدكتور ابراهيم نجا ، حين
نقده بقوله :

« وما ذكره جورجى زيدان فى ارجاع الكلمة الى أصلين ثنائيين : ان كان
لكل منهما معنى فى نفسه ، واذا لم يتحقق ذلك .. فلا يخلو الأمر من أن يكون
لأحد الأصلين معنى فى نفسه أولا : فان كان الأصل الذى له المعنى فى نفسه هو
الأمر فعلا ، وكان الحرف المضاف الى ذلك الأصل زيد اعتباطا — وغالبا
ما يكون أحد هذه الأحرف (ل . م . ن . ر) — وأضيف للبالغة ، أو
تنويع الفعل بما يطابق قصده ، نحو : فض ، رفض ، وهب ، لهب . واذا لم
يكن لأحد الأصلين معنى فى نفسه بالأى يكون اسما ولا فعلا ، فلا يخلو من أن
يكون حرفا فى غالب الأمر ، وقد يكون اسما مفتقرا الى غيره ، أو كان فعلا
فى الأصل ولم يعد مميذا الآن .

وتطبيقا على ذلك ، قالوا : أن كلمة (مال) بمعنى مقتضيات مركبة من
(ما) الموصولة ولام الجر ، وحذف المجرور . وأصله : (مالى) أى الذى
لى ، أو (مالك) أى الذى لك . وكذلك كلمة (ويل) أصلها (وى) ،
و (لى) . وبهذا الأسلوب رأى غريق من اللغويين : أن (ليس) مركبة من (لا)
النافية ، و (أيس) الدالة على الكون المطلق فى بعض اللغات السامية . (١)

(١) فقه اللغة العربية ، دكتور نجا ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

وما رآه جورجى زيدان فى هذا الصدد ، هو جزء من القضايا الخمس التى صدر بها كتابه . نذكرها لعلاقتها الوثيقة بما نحن بصددده وهى :

- ١ — أن الألفاظ المتقاربة لفظا ومعنى هى تنوعات لفظ واحد .
- ٢ — وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها (يقصد الادوات) انها هى بقايا الألفاظ ذات معنى فى نفسها .
- ٣ — وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكي أصواتا طبيعية .
- ٤ — وأن جميع الألفاظ المطلقة ترد قابلة للرد (بالاستقراء) الى لفظ واحد أو بضعة الألفاظ .
- ٥ — وأن ما يستعمل للدلالة المعنوية من اللفاظ ، وضع أصلا للدلالة الحسية ، ثم حمل على المجاز لتشابه فى الصور الذهنية » .

وهو يرمى من ذلك الى اثبات : « ان لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التى ينطق بها الإنسان غريزيا » (١) . وهو استنتاج مقبول .

وإذا أسرف جورجى زيدان فى القول بالنحت أى نحت الثلاثى من ثنائيين على رأى البعض فهو خير — فى نظرى — من الذين يردون النحت فى لغتنا ، أو يقللون منه الى النذر اليسير والندرة :

فالأب مرمجى لا يوافق على اتصاف الحروف المنفصلة بمعان خاصة طبيعية ، ولا بالأحادية ولا بالنحتية فى العربية ، أى نحت الثلاثى من ثنائيين ، تبعا لزعم بعض الأقدمين بأن الرباعى منحوت من ثلاثيين (٢) .

والأستاذ أنيس فريحة ، يرى أن « النحت قليل جدا فى لغتنا ، مثل (ماهية ، ومال) يقول : والوهم أن تظن أن (حوئل) وأشباهاها منحوتة ، وانما هى مختصرات العبارات وجمل ليست كتابا بالمعنى اللغوى . ويعترف

(١) الفلسفة اللغوية ص ٣٣

(٢) معجمات عربية سامية ص ١٠٣ .

بالنحت في لغات أخرى ، ويمثل بكلمة (بيولوجيا) المأخوذة ، ن (Bios)
بمعنى الحياة ، و Logos بمعنى الكلمة أو العلم .

وكلمة (تلسكوب) المأخوذة من كلمتي Tele بمعنى البعد
والمسافة و Scope أى مدى الرؤية .

ويضيف بأن الجذور العربية تأبى النحت ، لأنك إذا حذفنا حرفاً من
الحروف الأصلية أفسدت المعنى .

وإذا وفق بعضهم لنحت (برمائى) للحيوان الذى يعيش فى الماء
واليابسة و (مدرحية) لتفسير التاريخ على أسس مادية وروحية . فليس
معنى هذا أننا نستطيع أن نستفيد من هذه الخاصية اللغوية « (١) . هذا
ارتأه الأستاذ أنيس فريحة .

وليس بالرأى ، كما سيجىء .

ووجهة نظر الأب مرمجى الدومنى (٢) فى رد النحت أننا إذا قلنا :
« أن طائفة من الثلاثيات ممكن صدورها عن ثنائيين أو ثلاثة ، حسب اختلاف
مداليلها ، فلا نعى بذلك أنها مركبة من ثنائيين منحوتين ، بل أنها نتيجة
لزيادتين أو ثلاث : الواحدة جرت بالتقويج ، والثانية بالاقحام ، والآخرى
بالتذييل ، مثلاً :

الفنائى (نه) ذيل بالراء ، فنجم عنه (نهر) : بمعنى الزجر .

والثنائى (هر) توج بالنون ، فصدر عنه (نهر) بمدلول جرى .

والثانى (نر) اقحم فيه الهاء ، فجاء منه (نهر) بنحوى أثار وأضاء .

وكذا القول فى الأضداد ، مثلاً (طلع) يدل على الظهور والغياب ، فهو

على رأينا — ليس بمنحوت من (طل) و (طع) ، بل ان الثنائى (طل)

ذيل بالعين ، فصدر عنه (طلع) بمعنى ظهر .

والثنائى (طع) اقحم فيه اللام ، فنجم عنه (طلع) بمدلول اطمأن ونزل .

والغياب ضرب من النزول والاطمئنان .

(١) نظريات فى اللغة ص ٧١ ، ٧٢

(٢) راجع المعجمة العربية فى ضوء الثنائية والالسنية السامية لمرمجى

ص ١٣٥ — ١٤١

فهو لا يرى النحت في أمثال هذه ، ولكن جاء الاكتناز تابعا لاختلاف المداليل ، كما رأينا بزيادة الحروف .

ورأى أن هذا القول على طلاوته ، يحرم العربية من منفذ من منافذ تنميتها الذاتية ، إذ أن النحت أو الاشتقاق الكبار — كما سماه بعضهم — صنو الاشتقاق بالوائه ، وهو باب عظيم في تنمية اللغة ، و « ديناميكتها » في الزيادة والتوليد والنماء .

والقول بندرة النحت ، أو الغائه كلية من لغتنا قول فج ، لا يستند الى أساس علمى مدروس ، بل اعتبره — أنا بعد بحث ودراسة — من خواص لغتنا وميزة لها في الثروة اللغوية كطريق من طرق الاشتقاق ، كما سماه بعضهم بالاشتقاق (الكبار) . ولا تقتصر أمثله على الستين أو السبعين لفظة — وهى مع ذلك ليست بالقليلة — التى وعثها بعض كتب الأدب واللغة ، بل هو أكثر من ذلك وأوسع ، لو عالجنا بابه معالجة فهم واستثمار . وقد وضع فيه الأستاذ (اسماعيل مظهر) رسالة قيمة ، حاول فيها جعل أسسه وطرقه معبدة وسلسلة كأنها قواعد وجداول رياضية .

وليس هذا مجال الانفاضة أو الشرح فى هذا الجانب ، وإنما سنفرده ببحث باذن الله .

ونقول : بأن محاولة الأستاذ جورجى زيدان ورايه فى النحت ، اضاف على الأقل — سنداً جديداً ، ورصيذاً يضاف الى أدلة وأسناد « الثنائية » .

وحسبه ما ذكر من أمثلة واجتهاد توضح جانباً من جوانب الرسن والأصل اللغوى عند وضعه الأول ، أو عند اشتقاقه بعد ذلك .

* * *

● أما مزاوئ الثنائية والألسنية السامية : الأب مرمجى الدومكى ، فيسلك فى تثبيت دعائم الثنائية مسلك الاستشهاد والمقارنة بين أخوات العربية من السامية الأم ، لمعرفته للغات عديدة (١) .

(١) يرى الأب مرمجى — والحق فيما آره — أن المشتغل باللغات =

فيطوف بالقارىء في معانى المادة بين المعاجم العربية ، ويظهر اشتقاقها ومعانيها الحسية والمعنوية .. ثم يقارنها بمعانيها في أخواتها السامية .

ثم ينسق ويعال على كل ما سبق وذكره ، مبينا الرس الثنائى الذى تضمن الفكرة الاولى من المعانى التى وردت للمادة .

ثم يشير الى كيفية اشتقاق المعانى وقربها او بعدها ، والحقيقى والمجازى منها .

ثم يأتى بأثلة لما ثلث المادة التى معه ، ويبين عليها كل المراحل التى سبق ذكرها ، منسقا ومعللا ، ويخلص من كل ذلك الى أن الجذر الثنائى واحد ، تدور حوله المعانى ، ومنه أخذت ، وعليه جاء الحرف الزائد .

فهو على سبيل المثال يذكر مادة (بر) بتشديد الراء ، ويرينا المعانى التى تؤخذ منها فى الاستعمالات والاشتقاقات ، كما جاء فى العربية وأخواتها من السامية :

فمادة « بر » فى العربية بمعنى : الصدق ، والرحمة ، والطاعة ، والرواج ، والقبول ، والقهر ، والصلح ، والصلة ، والتزكية ، والمضى ، والرفعة ، والكثرة ، والغلبة ، وركوب البر ، والملاطفة ، والطاعة ، والتخرج ، والانفراد ، واسم من أسماء الله الحسنى ، واليابسة ، ومقابل البحر

وفى « السريانية » بر (Bar) ومن معانيها : بر ، صدق ، سذج ، بله ، غبى ..

وفى « العبرية » Barar) ومن معانيها : نظف ، قسم ، اختار ، سقل ، فحص .

وفى « الحبشية » Barara) ومن معانيها : طهر ، صدق ، نفذ ، نزع ، سرق ...

= والمقارنات لابد وأن يكون متضلعا فى لغتين أو أكثر ، مع معرفة فقهاء وقواعدها ولهجاتها ، فضلا عن معرفة بعض الالسنه غير السامية التى لها علاقة بالعربية ، أو بغيرها من الاخوات السامية . وذكر أن مستسيما : (من علماء السامية) ألمانيا هو () (١٦٢٤ — ١٧٠٤) كان اختصاصيا بارعا ، وكان يعرف خمسا وعشرين لغة .

وفي « الأكديّة » (Bararu) ومن معانيها : أضاء ، لمع ، تاللاً ، فخص ،
استفهم ...

وفي « الأمهرية » ، و « القطرية » جاء الثنائي (بر) بمفهوم (قط ،
وقد) كما في المعجم الدثيني تأليف (Landberg) .

ثم يشير التنسيق والتعليل فيرى :

أن الفكرة الأولى الحسية المتضمنة في الثنائي (بر) كما في مجانسه
(فر) هي فكرة : الشق ، والقطع ، والفصل ، والابعاد ، وهي كائنة أو ظاهرة
في بقية المعاني على اختلافها في العربية وأخواتها : فمن القطع نظافة وصقل ،
واختيار وفحص ، والفارغ منفصل عن غيره مما كان يملؤه ، والتافه فارغ من
المحتوى الطيب ، والبلاهة حرمان من العقل . ومن النقاء المادى ينتقل الى
النقاء الأدبى والروحي في الفضائل ... وفي مزيد المادة واشتقاقاتها ،
يرجع المعانى الأخرى الى الفكرة الأولى : فالبر (القمح) سمي بذلك
لانفصاله عن تبنة .. والقمر يلمع على الدنيا نتيجة الصقل ، والصقل
مكمل لعمل التنظيف والتنقية ...

وبمناسبة ذكر (فر) مقابل (بر) ذكر الأب مرمرجى : أن كلمة (فوريم)
في الأكديّة (الأشورية والبابلية) بمعنى السهم ، أو القطعة من الأرض ،
ويجوز أن يكون مشتقاً من الرس الثنائي السامى ، وهو (فر ، أو بر) (١) .

وعلى نسق ما جاء في (بر) والفكرة الأولى التى تضمنتها ، تأتى معانى
المواد المكتنزة في : (برا) في العربية ، و (Bra) في السريانية ، و (Bara)
في العبرية ، و (Baru) في الأكديّة ، و (هبرا) في الفينيقية ، ، و (برا) في
السبئية .

ومثل (برا) المواد : (برح) و (برد) (٢) .

وبعد دراسة ومقارنة الإحصاءات والمراجع المتنوعة ، وفي شبه قياس
منطقي يرى الأب مرمرجى : وفرة الأصول والرساس العربية ، وتفوقها
عدداً على أصول ورساس بقية اللسان السامية ، بل ولعلها أوفر ثروة من

(١) معجمات : عربية سامية ص ١٤ — ٣٤ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٤

لغات العالم أجمع . وهذا قول يحتاج الى مؤازرة واستعانة ودراسة بالحاسب الالكتروني ، لتبيان الحقيقة .

كما يرى ان الأصول الموسومة بالثلاثية والرابعة المجردة ، هي بالحقيقية توسعات اشتقاقية لرساس الثنائية ، التي بها بدأت نشأة اللغة ، وعنها صدرت جميع المشتقات على تضارب انواعها :

فالرباعي — مع ما يدعيه الصرفيون من مجردتها الرباعية — ترجع بسهولة الى ثلاثيات ، فهي — اذن — ثلاثية مزيدة (١) .

أضف الى ذلك ان الثلاثيات المجردة الشاملة : (المثال ، والأجوف ، والناقص ، والمهموز ، والمضاعف ومكرره) هي بأجمعها قابلة لارد ايضا الى « الرس الثنائي » فيجدر — من ثم — طرحها من مجموع الأصول الثلاثية ، فيبقى السالم وحده ، وهو كذلك حين رد اغليته الى الثنائي ، مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما ، كما هي باقية بين الثلاثي والرباعي ، وبين الثلاثي ومزياداته .

أما البقية الباقية البائن تعذر ردها من الثلاثي الى الثنائي ، فذلك يمكن عزوه الى ضياع الرساس الثنائية ، أو فقدان فحاويها الأولية ، مثلاً ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزايدات ، أو المشتقات التي بلغ عددها الثمانمئة أو أكثر ، كما جاء في الاحصائيات . فالرد الى « الرس الثنائي » هو الاصل عند الأب مرمجي ، وإذا لم يتمكن من ذلك يعزوه الى الفقد والضياع ، كما ضاعت تصاريف بعض الافعال في مثل (يدع ، يذر ، عسى ، ليس) ، أو أن الخفاء جاء من خفاء المعنى الاصلى لسبب من اسباب الضياع والفقد .

ويرى طريق توسع البثنائيات — كما أسلفنا — بتكرار الحرف الثاني ، أو بالتكرار والدمع ، أو بزيادة التاء في الآخر ، أو بالثلاثة مجتمعة ... وكل التوسعات المختلفة متضمنة منطوق « الرس الثنائي » المشتقة منه ، وقد احصى منها ثلاثمائة وسبعة وعشرين رسا (٢) .

(١) راجع : هل العربية منطقية لمرمجي ص ١٤٥ — ١٥٠

(٢) معجمات عربية سامية ص ٧٢ — ٨٠ بتصرف .

وعلى هذا النمط الذكى الواعى فى الضبط والتخريج ، يرد الاب مرمرجى المواد الكثيرة التى تناولها بالشرح والتأصيل ، الى رسها « الثنائى » ويشير الى معانيها التى تنوع اكتنازها ، وينبه على اصلها الذى تنتسب اليه فى فروع السامية ، وامكن تعاورها فى الاستعمال مما يدل على ذكاء والمعية ، مكنه منها ثقافته الواسعة والواعية .

وفى عجالة نسرده بعض امثلة لمواد اشار الى رسها الثنائى (١) :

مادة (بلد والبلدة) بمعنى اقام ، من بلد ، او لبد (بالقلب) مشتق من الثنائى « لب » . ومادة « لحن » من الثنائى (حن) .

ومادة (ملك والملاك) اصله (مل) بمعنى تكلم ، من باب الاطلاق ، وتوسع المعنى فوصل الكلام من باب التقيد .

اما مادة (ملك والملاك) بتخفيف (ملاك) من لأك أو لك ، ومنه ألوكة وملاكة بمعنى رسول ورسالة فأصله الثنائى (آل) . بمعنى : اسرع .

ومادة (ادب) من دأب على سبيل القلب ، وأصله الثنائى (دب) ومادة (الشعر) من الرس الثنائى (شع) اذا برز ، وانتشر ، وتفرق ، وأضاء .

ومادة (وثب) بمعنى قفز وقعد — على الضد — من (ثب) . ومادة (ساعور) بمعنى النار ، من (سع) دعاء للمعزى وتحريض لها للاقبال ، وتوسع فيه فى تسعير النار .

و (الاب) أصل سامى ، من الثنائى (أب) مأخوذة من ميل الطبيعة للانبات والايلاذ . ومبدله (أم) — بين الباء والميم — وكلاهما يدل على الاندفاع الى الافراع فى المواليد . و (حواريون) من (حر أو حار) اذا تحرك وسار .

و (الكاهن والكهنوت) من (كه) وكهكه اذا تنفس . و (هيمن) عبرية من (من) والمنة ، أى القوة . و (الفاروق) سامية ، للذى يفصل بين الأمور ، وأيضا الشديد الفرع ، من (فق) الدال على الانفراج والانفتاح .

(١) راجع معجمات عربية سامية .

هذه أمثلة سقناها ، لمزاوول الثنائية ، تدل على سعة أفقه فيما ينبادى به ، وتمكنه فيما ارتآه . ومن شاء مزيدا ، فليراجع — ان شاء — تأليفه العديدة فى هذا الجانب .

* * *

● ومع أن علماءنا العرب القدامى ، ومعاجمنا العربية لم تنص صراحة على القول بالأصول الثنائية كنظرية ، الا أن صنيعها فى التطبيق يشير الى ذلك ضمنا ، اذ تبين من تتبع كلامهم — كما أسلفنا — ومن النظر فى معاجمنا الاصلية — وجود علاقة بين فحوى المعنى العام للأصول الثنائية ، وبين الثلاثى المتفرع عن هذه الأصول ، مما يدل على أن « الثنائية » ترددت فى أذهانهم كنظرية ، ولمسناها فى أقوالهم ومعاجمهم كتطبيق ..

وقد جمع الدكتور أمين فاخر بتتبع وجهد فائق أمثلة كثيرة لذلك فى كتابه : (ثنائية الألفاظ فى المعاجم العربية ، وعلاقتها بالأصول الثنائية) فى دراسة معجمية احصائية ، تؤكد ما ذهبنا اليه .

وهذه أمثلة قليلة تمثل غيضا من فيض ، مما جاء فى كتبهم وقواميسهم :
فمادة (عم) أصل ثنائى يدل على العلو والارتفاع . وفى « العين »
للخليل بن أحمد : العميم : الطويل من النبات ، وبه قال ابن فارس (١).
والجوهري (٢) .

وفى الأصول الثلاثية لهذه المادة نجد المعنى :

ففى (عمد) بالبدال رجل عمدان وعمدانى أى طويل قال أبو عبيدة :
عمدت الشئ أقمته فهو معمود ، وقال تعالى : « ارم ذات العماد » (٣) أى.
الطول ، وجاء عند الجوهري (٤) وابن فارس (٥) ما يؤيد ذلك .

وفى (عمر) بالراء ما يدل على العلو والارتفاع ، كما جاء فى الجوهرة (٦) .

(١) المقاييس ١٥/٤

(٢) الصحاح ١٦٣/٢

(٣) الفجر : ٧

(٤) الصحاح ١٥٦/٢

(٥) المقاييس ١٣٩/٤

(٦) الجوهرة ٣٨٧/٤

وعمر ك الله : دعاء بطول العمر . والعمرة : الصياح ، ومنه الاهلال .
بالعمرة كما ذكر ابن فارس (١) والمعتبر أيضا : المعتم على رأسه .

وفي (عمق) بالقاف ، معنى الطول أحيانا : فقد ذكر ابن فارس (٢) عن
أبي الأعرابي : العمق اذا كان صفة للطريق فهو البعد . واذا كان صفة
للبيتر فهو طول جرابها .

وفي مادة (فص) بالفاء والصاد ، ما يدل على الفصل بين شيئين ،
كما ذكر ابن فارس (٣) .

والفصوص : مفاصل العظام ، قال أبو عبيدة : الا الأصابع . وفص
الجرح : سال . وقال : الجوهرى : فص الأمر : منفصله . . ومعنى الفصل
هذا موجود فى ثلاثى هذه المادة :

ففى (فصح) بالحاء ، معنى الانفصال ، يقال : فصح اللبن اذا أخذت
عنه الرغوة ، كما ذكر الجوهرى (٤) .

وفي (فصد) بالذال ، معنى الانفصال ، يقال : فصد العرق والناقة ،
اذا قطع العرق ، فخرج دمه ، كما ذكره ابن دريد وغيره (٥) .

وفي (فصع) بالعين ، معنى خروج شئ عن شئ أيضا (٦) : وقال
الجوهرى (٧) : فصعته من كذا تفصيحا ، أى أخرجه فانفصع .

وفي (فصل) باللام ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،
ومنه الفصيل اذا انفصل عن الناقة ومفاصل العظام .

وفي (فصم) بالميم ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،
فصم الشئ كسره من غير أن يبين وقال تعالى : « لا أنقصام لها » (٨) .

(١) المقاييس ١٤١/٤

(٢) المقاييس ١١٤/١

(٣) المقاييس ٤٤٠/٤

(٤) الصحاح ٢٤٤/٢

(٥) الجوهرة ٢٧٣/٢

(٦) المقاييس ٥٠٧/٤

(٧) الصحاح ٢٤٤/٢

(٨) البقرة : ٢٥٦

وفي (فصى) بحرف العلة ، دلالة على الانفصال أيضا ، يقال : فصيت
الشيء أفصيه فصيا ، إذ أبنته منه ، كما ذكر ابن دريد (١) . وقال الجوهري (٢)
تفصى الإنسان إذا تخلص من الضيق والبلية ، وتفصيت من الديون إذا
تخلصت منها ، وقال الجوهري أيضا : أفصم المطر : أى أطلع (٣) . وأفصى
المطر ، أى أطلع (٤) .

ومن العلماء من لم يرتض القول « بالثنائية » ، وراح يعترض على
القائلين بها ، ولكل وجهة هو موليها .

* * *

(١) الجمهرة ٨٤/٣

(٢) الصحاح ٢٤٧/٢

(٣) الصحاح و (فسم)

(٤) الصحاح : (فصى)

نظرية الثلاثية

وجدنا مؤيدى نظرية « الثنائية » يرون أن المواد اللغوية نشأت أول أمرها ثنائية ، يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق : أى من حرفين أولهما متحرك ، حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

وأن سنة التطور والنمو كانت هى العامل الفعال فى اكتناز المادة الثنائية وجعلها مركبة من ثلاثة أحرف فأكثر .

وكثير من المتقدمين والمحدثين من علمائنا العرب ومن غيرهم ، قال بذلك ، وأشارت كتبهم اليه فى أبحاثهم ، وإن لم ينصوا عليه صراحة .

وقد عاصرت نظرية الثنائية نظرية الثلاثية ، ونأوتها فترة طويلة ، وكان لها أنصارها ومؤيدوها من العلماء العرب وغيرهم قديما وحديثا . وعلماء الصرف والنحو قديما من المؤيدين لها ، يقولون : بأن أقل الأبنية ثلاثة : حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبدوء به والموقوف عليه ، لتنافى أحكامها .

بل وذهب بعضهم الى أن صيغة الكلمة مطلقا — فى الساميات عموما — ثلاثية ، وذلك هو القياس فى الاشتقاق ، ابتداء من البابلية القديمة حتى اللغات الحية الآن ..

وعلى أساس ذلك كان عمل اللغويين واعتباراتهم فى أصول الجذر الثلاثى للغة ، وقياس ما وجد وما يجد من مفردات اللغة . وهذا تعميم لا يجوز علميا ، إلا اذا ثبت على أسس منهجية .

واضطرهم ذلك الى عد الثنائى ثلاثيا ، ليوافق ميزانهم (فعل) ويقبل التصريف على مذهبهم ، ولو كان متكلفا . يقول الخليل : « وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين ، وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف ، مثل (يد) ، وإنما ذهب الثالث لعله أنها جاءت سواكن وخلفها السكون ، مثل : (بأيد) فى آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان ، فثبت التنوين لأنه اعراب ، وذهب الحرف الساكن فاذا أردت معرفتها غاطلها فى الجمع والتصغير ، كقولهم : (أيديهم ، ويديه) (١)

(١) العين ، للخليل بن أحمد — تحقيق د . عبد الله درويش ص ٥٥ .

وتعسف النحاة في اعتبار كل ثنائي ثلاثي الأصل سقط ثالثه لعلته حتى صار عندهم قاعدة ، مع أن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل بالوظيفة النحوية داخل العبارة . فالقول بأن الثنائي جاء وفق صيغة قياسية ، ثابتة ، وأنه أصيب بعللة ذهبت بعجزه ، أمر أقرب إلى الصناعة منه إلى السليقة والطبيعة اللغوية .

ولكن ظلت القاعدة مرعية يتوارثها الخلف عن السلف ، يقول ابن مالك :
وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصرف لما قد غير وعلى كل لعل القول بالثلاثية تأثر كما تأثر تعقيد النحو في العربية بالمنطق الصوري الاغريقي .
فضلا عن أن العقل لا يقر القول بالثلاثية ، الا اذا بلغ الأمر مرحلة نضج وتفلسف ، واحتياج لتنويع وتصنيف يواكب ما جد وما يجد ، لأن اللغة ظاهرة ترافق المجتمع في نشوئه ونموه وتطوره ، ولم تصنع مسبقا وفق مقاييس موضوعة ، بل العكس هو الصحيح .

كما أن الثلاثية وما فوقها تمثل مرحلة حضارية في معاني مفرداتها ، والانتقال من مرحلة العنوية في الوضع إلى القصد والتفكير فيه .

وذكر بعضهم : أن الثلاثي أكثر وأخف ، بل وأفصح من غيره :

يقول ابن جنى : « ان الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . فأكثرها استعمالا ، وأعدلها تركيبا ، هو الثلاثي . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه فحسب ، ولو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه اعتدالا ، لأنه أقل حروفا ، وليس كذلك :

الا ترى أن ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، وأقل منه ما جاء على حرف واحد . فتمكن الثلاثي اذن انما هو لقلة حروفه ، ولشيء آخر : وهو حيز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه ، وذلك لتباينهما وتعادى حالتهما :

الا ترى أن المبتدأ به لا يكون الا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا . فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لتلايفجأوا

الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا اليه ، فقد وضع بذلك خفة
الثلاثى « (١)

فابن جنى يعتد بالكثرة فى استعمال الثلاثى وصوره ، مع اننا
نعده ثنائيا نوعه الحرف الثالث .

وكلامه عن اعتدال تركيب الثلاثى يشبه كلام الفلاسفة ، وتفكير
المناطق ، واللفة قامت اول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق ، تسائر
سذاجة البدائيين واعتباراتهم .

ولسنا نرى تعاديا بين متحرك وساكن . وحسبنا أن ابن جنى اشار
الى الثنائى والاحادى .

والدكتور محمد حلمى موسى فى كتابه : (احصاء جذور الصحاح
بالكمبيوتر) ذكر : أن الجذور الثلاثية جاءت فى العربية بنسبة ٨٥٣٧٪
الى جميع الجذور التى تبلغ ٥٦٣٩ جذرا . والجذور الرباعية جاءت
بنسبة ١٣٥٨٤٪ الى جميع الجذور وجاءت الجذور الخماسية بنسبة
٦٧٤٪ . وجاءت الجذور الثنائية بنسبة ٣٧٪ الى كل الجذور « .
وسنعتب على ذلك بعد قليل ، بكثرة الثنائى .

ولعل قلة الثنائى فى نظر القدامى والمحدثين ترجع الى عد الثنائى بدون
تضعيف للحرف الثانى ، مع أن مضاعفات الثنائى فى العربية يقابلها
فى الساميات الثنائى بدون تضعيف : أى أن كل المضاعفات فى العربية
هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى وارد فى كل الساميات متصفا بمعنى
حقيقى وتام . وقد ورد بهذه الطريقة كثيرا من الثنائيات كما ذكر الأب مرمجى
الدومنى . (٢)

والمجمع اللغوى المصرى يعتبر الأخ لفة فى الأخ ، وأصله : أخو ،
فحذفت الواو ، أى أن الثنائى المضعف فيه لفتان : التضعيف
وغيره . فاذا ساوينا الثنائى المضعف بما أصله ثلاثى ، فأولى أن تكون
المساواة فيما لم يظهر فيه اصل ثلاثى .

(١) الخصائص ٥٥/١ .

(٢) المعجم الوسيط (ج ١) أخ — أخو ، والمعجمية للاب مرمجى .

وحكى السيوطى فى المزهـر قول بهاء الدين السبكى فى عروس
الأفراح بأن : « الثلاثى أحسن من الثنائى والخماسى ... وأن من شروط
الفصاحة توسط الكلمة بين قلة الحروف وكثرتها ، والمتوسطة ثلاثة أحرف » .
وهذا كلام فى الجمال ، ونحن فى الكمال قبل الجمال .

وعلى كل لم تسلم هذه النظرية (الثلاثية) من النقد والأخذ والرد ،
وتطرقت إليها المغامز والاحتمالات ، حتى من بين مؤيديها ، والقائلين بها ،
وهاك طرفا من ذلك :

قالوا : ان نظام الصرف العربى هو نظام صوتى بالدرجة الأولى ،
وأن أخطأ القدماء غرّبوا بينه وبين الشكل الكتابى ، وقد تسنح لنا
فرصة .. لتقديم بعض شواهد هذا الخلط ، بين الظواهر المتباعدة ، داخل
نظام علمى مطلق ، قام على احكامه ذكاء القدماء ، وقلدتهم فيه الأجيال
حتى يومنا هذا .. » (١) .

ومعنى هذا أنه لابد من اعادة النظر فى قواعد العربية ، وفق نظريات
علم اللغة الحديثة . اذ مع احترامنا لعلمائنا القدامى ، والقول بفضلهم
وسبقهم ، الا أن قلة امكاناتهم وقتذاك ، وما جد الآن من تقنيات ، جعل
مساغة الخلف فى الأصوات واسعة .

ومن علمائنا من يرى — بعد عرض النظريتين — أن نساير « وجهة
نظر القائلين بأن أصول الألفاظ ثلاثة ، كما هو موجود فى الاستعمال
فعلا :

لأن مرحلة الاشتراك فى الحرفين مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها
مجزيا الا ضمن بحث تاريخى .

ولأن الأمثلة التى ذكرها « الثنائىون » لا تكفى لاثبات نظريتهم
على استقراء واسع .

ولأنه لابد من اشتراك الساميات كلها — كأخوات للعربية — فى بحث
واسع عن تلك المرحلة التاريخية ...

ثم يذكر : أن البحث فى ظاهرة الثنائية لم يجيء عفو الخاطر ، بل

(١) فى التطور اللغوى د . عبد الصبور شاهين ، ص ٢٠ .

لابد وأن في العربية من أسرارها وروابطها ، ما هو جدير بالبحث والتحري والامعان . . ويدعو المهتمين باللغة الى متابعة البحث ، للوصول الى الرأى القاطع في المشكلة . « (١)

وهو بذلك يساند الثلاثية كواقع كثير فعلى ، ويشير اليها كحدث وقع في مرحلة تاريخية ، يعوزه البحث الواسع العميق ، والمقارنة الواجبة الواعية . وكان الأولى — في نظرنا اعتبار الثنائية من مدخرات النشأة الأولى للغة ، الدال على قدم تاريخها ، ومدى التطور الذى أصابها ، والنمو الذى بلغته كما أنه يدعو الى دراسة الساميات وهذا ما ندعو اليه ونرحب به .

وبعضهم يرى ان الأمر وان انحدر في أصول العربية من الثنائية انه يعترف بواقع الثلاثية الآن ، يقول : « ومن استعراض حقل المفاهيم العربية نجد أن هذه — امثلة الثنائية — وان جاءت من حرفين أصليين خصهما بمعنى واضح حرف ثالث — تتألف الآن من ثلاثة حروف صامتة ، تؤدي بتجميعها فكرة عامة .

ولئن عرفت العربية عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى أصول غير ثلاثية ، تعدل ما هو غير ثلاثى ، وتدخلة في صميم التركيب العربى : أى تنطلق معظم الكلمات العربية من مرتكز بنيانى أساسى ، هو الأصل الثلاثى « (٢) .

فهو يشير الى الثنائى ، ويعترف بالثلاثى لكثرة استعماله ، وكان أولى به أن يشير الى أن الثنائية من هذا المنطلق : من مدخرات النشأة الأولى للغة ، أى عهد ما قبل القياس ، قبل أن تستقيم على قياس وقواعد .

لا أن يحكم بأن الثنائية تشكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور ، وتحولت الى أصول ثلاثية ، بفعل تحولات داخلية بحتة ، كالمد والتضعيف والزيادة .



(١) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٨ ، ٧٩ .

(٢) الألسنية العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٨٦ .

ونجد من أيد « الثلاثية » من المستشرقين ، يشير الى احتمالات
تؤيد « الثنائية » في اللغات السامية — بعمامة — أكثر من الثلاثية :

يقول العلامة الألماني (جزينس) :

ان ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات
السامية ، لدرجة ان اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة
للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين ، ولو بصفة ظاهرة ، كما في :
(عدة وثقة) وكما في الأسماء الستة العربية .

غير أن كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى أصول ثنائية ،
نسميها جذورا ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية . (١)

وفي نفس الاتجاه ، يقول العلامة ، (رينان) الفرنسي :

« ان من بين الأصول الثلاثية أنواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد
ثلاثية ، الا لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي
لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، أو لاضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير
المعنى الأساسي الذي يفيد الأصل « الثنائي » ، ومثل لذلك بمادة :
(ند) وناد ، وتندد ، وندا ، بمعنى تمايل وتفرق ..

ثم يعود (رينان) فيقول : « وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف
صحيحة ، نجد في جميع الحالات تقريبا أن أحد أحرفها الثلاثية أضعف من
الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي الا تعديلا طفيفا » (٢) .

فهو يعد من الأفعال الثلاثية أفعالا ثنائية الأصل ، وان كانت ثلاثية
الصورة لاعتبارات صرفية ، ويجعل أحد الأحرف الثلاثية ضعيفا ، ولو
كان صحيحا .

وهذه ظاهرة تستوقف النظر وتواكب ما ارتآه الشيخ العليلي حين
جعل (عبل) من (علا) المعتلة ، وأصلها (عل) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ج ٤ ص ٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٩ .

(٣) فقه اللغة العربية للدكتور نجا ، ص ٨٦ .

ونجد من الباحثين من يضع مفردات العربية في نظام رياضى ، قوامه الهيكل الثلاثى ، وكأنه بذلك يضعنا أمام الأمر الواقع ، غيرى : أن العربية لغة الأحرف التى تخضع فى وضع مفرداتها لنظام رياضى متكامل ، يتألف الهيكل عادة من ثلاثة حروف صامتة ، ترتبط به ، أو تتجمع حروفه لتؤدى فكرة عامة حسية قد تعمل بها عوامل التجريد ، والتصعيد ، والتعميم ، والتخصيص ، والانتقال بالمعنى (Mu Tation) ويتخذ الهيكل الأصلى أجسادا وأشكالا وصيغا تعود رغم تنوع معناها الى الفكرة الأساسية المشتركة .

والطريف أن النظام الرياضى المتكامل — الذى اعتقده — جعله يقدم على احصائيات عددية ، نطن أن لغتنا لا تتحملة عمليا ، يقول :

« ويمكن احصاء المفردات العربية التى تتألف من صوت واحد بالطريقة التالية : تتألف أصوات اللغة العربية الصامتة من ٢٩ حرفا — باعتبار الهزة — تدخل عليها الحركات الخفيفة والممدودة ، (أى الفتح والضم والكسر ، فى حالتى الحركتين : الخفيفة والممدودة) فيكون ما يتألف من حرف واحد هو $٢٩ \times ٦ = ١٧٤$ مثل : (فم = فا ، فى ، فو ، ذا ، ذو ، ذى ... وبعض حروف العطف ، والاستفهام ، والجر ، والقسم ، والندبة ، والنداء . وبعض الضمائر المتصلة المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة .

وفى (أمر) اللفيف المفروق ، مثل : ق ، ف ، ش ... من : وقى ، وفى ، وشى . وأشبع العرب وهن الصوت المنهوك بهاء السكت ، فقالوا : قه ، وفه ، وشه (١) .

ويذكر أن العربية اعتمدت فى وضع مفردات تتألف من حرفين صامتين ، تضاف اليهما الحركات الخفيفة والثقيلة ، ويتم ذلك نظريا بالعملية الحسابية التالية : ٢٩ حرفا ، أو ٢٨ (باسقاط الهزة التى تتلاشى أحيانا فى حركات المد) فتكون $٢٧ \times ٢٨ = ٧٥٦$ ، ولا نجد عمليا فى العربية الا عشرات من الكلمات فقط ، وردت فى بعض كتب اللغة ، مثل (أب، أم ، أخ ، أخت ، حم ، دم ، يد ، بن ، بنت اسم ، شفة ، رئة ...)وقد

(١) الألسنة العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

البحث ببعض هذه الثنائيات أحرف إضافية ثلاث لفظها ، وأدخلتها في الشكل العربي السائد والشائع » (١) .

ولأنه يرى أن معظم الكلمات في العربية ينشأ عن أصول ثلاثية (ثلاثة حروف صامتة وغير مصوتة) ، هي حجر الزاوية في إقامة صرح التنظيم الرياضي اللغوي المتكامل ، يقول : أن الثلاثي هو الذي يؤدي إلى اكتشاف العربية ، ويحدث ذلك نظريا على الشكل التالي :

$28 \times 27 \times 26$ (باهمال تنوع حركات الأصول الثلاثية) ينتج ١٩٦٥٦
ويذكر أن العربية قد تكتفى بعدد صغير من الجذور (٣٠٠٠ تقريبا) يتم بموجبها وضع معظم الكلمات العربية » .

وبالتنظيم الرياضي اللغوي ، يرى أننا لو استثمرنا الأصول الرباعية ، لأفضى الأمر إلى لغة رمزية ، تفوق فيها وسائل التعبير المفاهيم التي قد يستوعبها الفكر البشري ، إذ ينشأ عن الاستثمار : $28 \times 27 \times 26 \times 25 = 491400$ ويضاف إلى هذا العدد المربع من الجذور مشتقات الرباعي (٢) .

فالاستاذ (ريمون) يشير إلى أن اللغة العربية قد تكتفى بعدد صغير من الجذور ، يمكن أن تكون (٣٠٠٠) ، وفي ذلك رد على من يدعى أن الإحصاء اللغوي للثنائيات في لغتنا أقل من أن تفي بحاجة الإنسان ، وبخاصة إذا زدنا كثيرا من أصول الثلاثيات إلى ثنائيات ، وأيضا إذا أسعفنا قدر من جذور الرباعي الرياضي اللغوي .

أما إحصائياته اللغوية بعامة فإن لغتنا — عمليا — لا تتحملها ، لأن اللغة — أي لغة — تنشأ طبيعياً متدرجة ، تلاحق المضامين الاجتماعية التي سبق المداليل اللغوية ، قلة وكثرة وضيقا وسعة ، تبعا للتطور والحضارة ، يقول الأب مرمجى :

« اللغة تابعة السنة الطبيعية :

فهي خاصة لأحوال الإنسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية وغيرها من المؤثرات .

(١) المصدر السابق ص ٧٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦ ، ٨٨ .

وهى فى بعض أجزائها : قياسية ، منتظمة ، محكمة . وفى البعض الآخر : سماعية لا ضابط ولا قيد لها .

وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية .

ولا هى شبه الكتب المعدة للطبع التى تنضد حروفها ، وتضفط صحائفها بالآلة الطابعة ، فيمكن الطباع أن يستخرج منها عدداً من النسخ غير المحصاة ، واحدها ضهية أختها ، دون اختلاف « (١) .

وهذا الكلام بما نحن فيه اللىق وأنسب ، ويتمشى مع طبيعة اللغة التى تقدمنا أنها لم تكن فى أول أمرها منطقية ، لأنها حينئذ لم تعرف المنطق ، ولكنها واكتت الطبيعة والحياة فى تدرجها ، سنة الحياة والأحياء .

* * *

(١) معجمات عربية سامية ص ١٠٨ .

الثنائية في الميزان

القائلون بنظرية « الثنائية » منطقيون ، ولم يبدؤوا من فراغ ، ولم يكونوا أسارى الوهم والخداع ، كما لم يدفعهم التحرض والجرأة على قول ما قالوا ، وما أثير في وجههم من اعتراضات لم تثبت عند التنفيذ :

● فقد استنتج (جورجى زيدان) : أن لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التى ينطق بها اللسان غريزيا . وبنى استنتاجه على مرتكزين يؤيدهما الواقع ، وتسندهما الشواهد ويخدمان قضية الثنائية ، وهما — كما أسلفنا —

أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها — ويقصد بها الأدوات — إنما هى بقايا الألفاظ ذات معنى فى نفسها .

وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكي أصواتا طبيعية ، وتضم الأسماء والأفعال وما يشتق منها .

وحين قرر ذلك جورجى زيدان ، لاحظ أن الألفاظ المتحدة تتقارب لفظا عند اشتراكها فى حرفين ، هما : حامل المعنى الأصلى ، ثم يأتى الحرف الثالث — على الجذور الثنائية التى هى حوامل المعانى — لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى فقط ، عن طريق الاشتقاق الكبير ، والكبار (النحت) .

وهو بتقريره ليس بدعا بين اللغويين ، فقد أشار الى ذلك : الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، والفارسي ، وابن جنى ، وابن فارس ..

ووصف بعضهم هذا الاتجاه بالمغالة ، وأحلام اليقظة والتخيلات . يقول الدكتور أنيس : « لقد غالى ابن جنى فى هذا ، ومعه الثعالبى صاحب (فقه اللغة) : إذ جعل مجرد الاشتراك فى أصلين فقط من الأصول الثلاثية دليلا على الاشتراك فى عام لبعض الكلمات ، فيقرر : أن المعنى العام (للفرقة) يكون بصوتى (الفاء والراء) ، والمعنى العام (للمقطع) يكون (بالوقف والطاء)

الى غير ذلك من تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة ، عند رجل ، اشتد ولعه وأعجابه باللغة العربية ، فيتصور فيها ما ليس منها ، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغات من لغات البشر » (١) .

وفي قول الدكتور أنيس الغاء سريع للمسألة برمتها ، وإهمال لما قرره الأقدمون في هذا الصدد ، وما حوته بطون المعاجم وقبله العقل وأيده الاستعمال ، والتذوق الراقى .

ومن يطلع على البحث التطبيقي عن : (ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية) ، ويتابع ما بداه بتأن وروية ، يجد صدق وثبات وصحة ما قرره السلف من علمائنا .

والشيخ العلايلي يمتدح جورجى زيدان بأنه : تنبه الى أن الثلاثى متفرع عن ثنائى سابق لا فى الاشتقاق فقط ، كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه فى الأبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى أيضا .

ويضيف الشيخ العلايلي : بأننا اذا حاولنا انصافا ، فلم تكن أفكاره فى فحواها بأكثر من أفكار كتاب « العين » التى بثها الخليل بن أحمد ، وأرسلها أرسالا (٢) .

ولذا يدعونا الدكتور عبد الصبور شاهين ، الى أن نحسن تتبع آراء الأقدمين فى مظانها ، وأن نستقصى بصورة كاملة مذاهبهم ، ليتم تحقيق التكامل بين آرائنا وآراء الأقدمين . (٣) وهى دعوة حرية بالمسارعة بالقبول ، لخدمة لغة الضاد .

* * *

● ويتفق أصل الوضع اللغوى عند العلماء القائلين بالثنائية ، مع الواقع والطبيعة فى تدرج الأشياء :

(١) من أسرار اللغة ، ص ٦٧

(٢) مقدمة العلايلي ص ١٣٦ .

(٣) فى التطور اللغوى ص ٩٠ .

فقد نطق الانسان أولا مقاطع واحدة ، أو (هجاء واحدا) — كما يرى الأب أنستاس الكرملى — أى بناء مكونا من صامت ومصوت (سواء اكان المصوت فتحة أم كسرة أم ضمة) وربما اتبعه بصامت ، فتتكون الصورة المقطعية ، وهى بذلك فى اجمالها اشارة الى مصطلح الهجاء الواحد ، وتلك نظرة تساير الواقع ، ولا تختلف نظرة الأب مرمجى عن هذه النظرية الا بمصطلح شكلى ، هو الثنائية ، لأن الكلمات بين يديه تتكون من رمزين مكتوبين ، بصرف النظر عما بها من مصوتات هى فى الحقيقة عناصر صوتية أساسية .

ورائنا كيف جعل الشيخ العلايلى أدوار اللغة متدرجة شبه طبيعية تترقى فى أدوارها بترقى الانسان ومتطلبات حاجياته . فسلك الانسان لذلك سلوك « الاحادية » ، ثم « الثنائية » فى اختراع اللغة ، ثم كان اكتنازها بعدئذ لتكون أكثر خصوصية وأسخى عطاء ، فتمكن من العطاء الواسع ، والوفاء بما تتطلبه الحياة والأحياء .

فكان الدور الأول ، للمقطع الأحادى البسيط للانسان البدائى .

والثانى للمقطعين ، حين ترقى الانسان بعض الشيء ، فحاكى أصوات الطبيعة .

وكان الدور الثالث للجمع بين الدورين السابقين ، فألف منهما دلالة مركبة ، تفى بتغطية متطلباته والمداليل الاجتماعية التى تدرجت فى خمس حلقات طالت حتى بلغ الانسان رقيه ، والحضارة ذروتها .

وذلك لأن : « طريقة الاشتقاق والتوسع فى الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والانتقص الى الأكثر والاكمل ، أى حسب السنة الطبيعية : سنة الرقى ، وليس بالعكس الا من باب الاختزال وهو نادر ، ولا يحدث فى طور التكوين والنشوء ، بل فى عصر الكهولة والهرم ... والعلاقة الأساسية الثابتة — غالبا — وجودها بين المشتق والمشتق منه هى اللزمة المعنوية ، مع توسع الدلالة وتطورها : بالانتقال من حيز المعانى المادية الحسية ، الى حيز المداليل المجردة والمجازية ، ثم العقلية والروحية » .

هذا بعض ما قاله الأب مرمجى تأييدا لسنة الترقى الطبيعية فى اللغة ، شأن أى شئ يتدرج ولا بأس به من طريق — معقول — لتوسع اللغة ، وتكثير مفرداتها ، لتغطية الأحداث والمتطلبات حقيقة وعقلا وخيالا ، وكبالا وجهالا .

والأب مرمجى يؤكد ، ويصر — فى موضوعية وخبرة — على أن الزيادة —
التي تمت بها التوسعات — لم تكن اعتباطا ولا عشوائية ، : « دون ضبط
الحرف المطلوب ، ودون تخصيص الدور القائم به فى ميدان الزيادة » ،
وبملاحظة : أنه « فى طور التكون اللغوى تبدأ الزيادة بالحروف عن طريق
السماع دون القياس ، فننشأ بضرب من الفوضى ، ثم تسير رويدا رويدا فى
سبيل التكامل والاستقرار ، فمنها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو
النسبى ، ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام ... وقد تجرى هذه الزيادة
بالحروف ، بعض الأحيان لمقاصد تلوح متضاربة ، لا بل متضادة : « كياء
المضاربة التي تستعمل » للغائب ، والمثنى ، وللجمع : المذكر والمؤنث ...
والتاء التي تدل على المخاطب المذكر والمؤنث ، وعلى المثنى والجمع
المذكر والمؤنث » .

وهذا ما ذكره الأب مرمجى ردا على اعتراض (J.A.D.M.) فى
مجلة (Arientlia) الصادرة فى رومة (١) بأن الزيادة التي تذكر تتويجا أو
اقحاما أو تذليلا — انها هى اعتباطية وغير منضبطة .

وهذا الرد منطقي يتمشى مع طبيعة اللغة واقعا ، وتاريخا محفوظا
يؤيده السماع والقياس والاستعمال ، وبخاصة فى فترة التدرج وعدم
الاستقرار اللغوى التام .

يقول الشيخ العلايلى :

ان العطاء الواسع والاحكام اللغوى ، انها حصل حين صار الثلاثى
وحدة الكلمة ، فتوسع بالاشتقاق والتصريف ، أما حين كانت الاضافة
للبناء ، كانت الاضافة للثنائى ، وعلى ذلك :

فقد كانت الزيادة للبناء ، وهى ما تضاف للثنائى ، لصوغ الثلاثى ،
وموضعها الوسط .

وحين كانت للاشتقاق ، وتضاف الى الثلاثى لتحصيل الرباعى وغيره ،
وموضعها الآخر .

وحين كانت للتصريف ، كتفعل واستفعل ... كان موضعها الأول غالبا .
وواقع اللغة يثبت ما قاله الشيخ العلايلى فى البناء والاشتقاق والزيادة ،
والعربى يملك لغته وهى شغله الشاغل ، تترقى معه ، وينمىها حين تضطره
الحاجة بوعى وسهولة ، والحاجة أم الاختراع والتطوير .

* * *

من ميزات الثنائية

● أصحاب نظرية الثنائية ، يحلون المشاكل اللغوية ، دونما عناء ولا تعسف :

من المسلم في أصول اللغة ، أن هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى تظهر للمتأمل الحصيف .

وإن المادة تدور حول معنى واحد ، مثل : حذق ، وأحذق ، والحديقة .
بمعنى الاحاطة .

وإن معانى البناء الواحد تتلاقى مهما اختلفت أوضاع حروفه ، مثل :
ركب ، وكرب ، وبرك ، وبرك ، وبكر ، وكبر . . بمعنى عظم واشتد واجهد .

وإن الألفاظ تتقارب لتقارب المعانى : مثل : أز ، وهز . . بمعنى التحريك . وقد تنشأ مشاكل من اختلاف دلالة الثلاثى أحيانا ، مثل : (نهر) ،
التي وردت في جميع الساميات عدا الحبشية ، بمعنى : (الجرى أو السيلان ،
وبمعنى : الزجر في العربية ، وبمعنى النور والضياء) .

فالمعانى كما تبدو متباعدة ، لا يربطها رابط . وهنا تختلف النظرة لحل
المشاكل :

فالحل من منطلق أصحاب نظرية « الثلاثية » يدخل في نطاق الفرض
والتخمين والاحتمال .

فقد أشاد بعض العلماء (١) ، بمحاولة الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس (٢)
حين لخص العوامل التى تسبب تغير المعنى عند تعدد دلالات اللفظ ، فهى :
قد تكون بسبب الانتقال من الحقيقة الى المجاز .

أو بسبب سوء فهم المعنى ، كما يحدث للأطفال أحيانا في البيئات
المنعزلة .

(١) فى التطور اللغوى ، للدكتور عبد الصبور شاهين ص ١٢١ —

١٢٣ بتصرف .

(٢) فى اللهجات العربية ص ١٩٩ وما بعدها .

أو بسبب استعارة اللغة لكلمة تماثل صورة لكلمة فيها ، مثل استعارة :
« البرج » بمعنى الحصن من (اليونانية) على حين أن مادة (برج) تفيد
في العربية : الترين أو صفة خاصة في العين .

أو بسبب نسيان معنى الكلمة الأصلية القديم ، ثم استعمالها في معنى
جديد بمرور الزمن ، مثل : (الهجرس) بمعنى (القرد) في الحجاز ، وبمعنى
(الثعلب) عند بني تميم .

أو بسبب تطور الصورة الصوتية في لفظة ، حتى توافقت مع صورة صوتية
أخرى ذات معنى مستقل ، كدلالة (التغب) بالتاء ، على معنيين هما :
الوسخ والدرن ، والقحط والجوع . ويظهر أن دلالتها الأصلية هي
(الوسخ والدرن) أما دلالتها على (الجوع) فنشئة عن تطور لفظة
(السغب) في بعض البيئات التي تقلب السين تاء ، كما يقول بعض أهل
اليمن (النات) بدلا من (الناس) ، ثم جاء جامعو اللغة ونسبوا معنيين
مختلفين لكلمة (التغب) وعدوها من المشترك اللفظي . ويرى الدكتور أنيس
بأن المعاجم فيها الكثير من ذلك .

أما أصحاب « الثنائية » فهم يرون : أن الثلاثي (نهر) ليس أصلا لهذه
المعاني على نسق واحد ، بل كل واحد منها آت من مصدر خاص به ، وما
الثلاثي إلا بمثابة الحوض الذي تصب فيه مياه منبجسة من ثلاثة ينابيع ،
فتتلاقى فيه ، فينشأ من ذلك لفظ واحد ذو ثلاثة معان « .

وعلى حسب معرفة موقع الحرف الذي ثلث المادة « الثنائية » —
تتويجا ، أو اقحاماً أو تذليلاً — نجد المعنى المناسب ، لأن المادة الثلاثية
صادرة نسبة إلى كل معنى من معانيها عن ثنائي خاص ، بينه وبين الثلاثي
المشتق منه صلة معنوية ثابتة « كما يقرر الأب مرمرجي (١) ، مثلاً :

الثنائي : (نه) ذيل بالراء ، فنجم عنه (نهر) بمعنى الزجر ، وقد وردت
صورة الثنائي في المضاعف (نهنه) .

(والثنائي : (هر) توج بالنون ... فصدر عنه (نهر) ، بمعنى الجرى
أو السيلان ويشهد له (هرهر) لصوت الماء الكثير .

(١) المعجمية ص ١٣٥ — ١٤١ ، ومعجميات عربية ص ٢٠٠

(والثنائى : (نر) اقحم فيه الهاء ، فجاء منه (نهر) بفحوى انار
واضاء . وجاء من الثلاثى الأجوف (نار) بمعنى أضاء ، ومنه لفظ (النار)
للاشتعال ، و (النور) وهو الضياء) .

وآين هذا مما ذكره الدكتور أنيس من احتمالات وتقديرات وتأويلات ؟
وقس على هذا النمط فى الأضداد (طلع) بمعنى ظهر وغاب ، من
الثنائى (طل) وذيل بالعين ، فصدر عنه طلع بمعنى ظهر . والثنائى (طع)
اقحم فيه اللام ، فنجم عنه طلع ، بمدلول اطمأن ونزل ، وهو منحوت من
(طل) و (طع) على طريقة (جورجى زيدان) ، وان كان لا يرتضى هذه
الطريقة الأب مرمرجى .

قس على ذلك أيضاً (أمر) من (أم) و (حمر وخمر) من
(حم وخم) ... (١) .

وتلك طريقة فيها من السهولة ما حل المشكل ، وأرضى الباحث ،
وأوصله الى راحة فى خط يتسم بالدقة والطرافة ، وتعززه الشواهد .

● معتل الأفعال فى العربية والساميات عموماً ثنائى لا ثلاثى ، وبخاصة
فى حالته الأولى :

فقد امتد خلاف العلماء فى ثنائية الأفعال المعتلة ، من العربية الى
أخواتها فى السامية على نحو ما يروى عن (الأب هنرى فليش) فى دراسته
للنحو السامى : غالباً يفترض ثنائيتها منذ بدايتها ، وآخرون يقولون أنها
نشأت ثلاثية .

ويقول المستشرق (ف . ر . ر . بلاك) ان الموقف الأول — ونحن معه
فى ذلك — طبيعى ، لأن المصوت الطويل فى الأفعال التى يكون الصامت
الثانى من أصلها واوا أو ياء ، انما يأتى من اطالة المصوت القصير الداخلى
فى الثنائى (قل Qala) فتصير (قال Qaala) وكذلك (قل Qila) تصير (قبل Qiila)
و (يقل Yalqolo) تصير (يقول Yalqoolo) . وبهذا دخلت فى نظام الفعل الثلاثى .
بينما يؤيد الأب (هنرى فليش) أنها كانت منذ البدائية ثلاثية ، اذ

(١) المصدر السابق .

يلاحظ هذا الوضع الثلاثى لها فى الجفرية والتجربة من اللغات الحبشية ،
ولأن المصوتات الطويلة إنما هى نتيجة القلب أو الحذف « (١) » .

ولكن اذا علمنا :

ان (الأب غليش) يقرر أن فى العربية وفى اخواتها الساميات اصولا
ثنائية .

وأن المستشرق (رينان الفرنسى) يقول — كما ذكرنا من قبل — بثنائية
المعتل من الأفعال ، لأن اضافة حرف العلة ليس له تأثير يذكر فى تغيير
المعنى الأساسى الذى يفيدده الأصل الثنائى ، بل ويمتد عدم التأثير السابق
الى الفعل الصحيح غالبا ، لأن أحد حروفه اضعف من الآخرين .

واذا تذكرنا أن الشيخ العلايلى قال : ان المعتل من بقايا العهد
السحيقة ، وأنها اثرية وجدت قبل انتظام الوضع اللغوى ، وأن اعتبار المعتل
ثنائى هو اتجاه سليم من الناحية الصوتية ، كما جاء فى (التطور اللغوى) .

اذا اعتبرنا ما سبق أمكننا أن نقرر وجهة نظر القائلين بأن معتل
الأفعال — ولا سيما معتل العين — وضع ثنائى ، فى واقعه واستعماله ،
وفى حالته الأولى .. فالمعتل ثنائى الحق بالثلاثيات وهو ثنائى لفظا ،
وان بدا ثلاثيا خطأ فى العربية .

أما حين تشير بعض تصارييف الكلمة الى الثلاثية ، فنبادر بالقول : بأن
ذلك طريق من طرق اكتناز البنية « الثنائية » — كما أسلفنا — فى العربية .

والمضعف أصله ثنائى ، ولم يبد ثلاثيا الا فى الصورة ، ولم تكن ثنائية
خداع :

فتضعيف الحرف — كما قلنا — طريق من طرق الاكتناز ، وصورة
المضعف كان فى الأصل ثنائى المقطع ، نظرا الى الصورة المفوظ بها ، دون
التفات الى الحرف المكرر بمثابة حرفين :

يقول ابن دريد : « والثنائى الصحيح لا يكون حرفين البتة الا والثنائى

(١) العربية الفصحى ص ٢٥٠

ثقل (اى مضعف) حتى يصير على ثلاثة أحرف : اللفظ ثنائى ، والمعنى ثلاثى ... » (١) .

ويعلق الدكتور ابراهيم نجا ، على ذلك بقوله :

« واعتبار المضعف الثلاثى من باب الثنائى ليس غريبا عن علماء اللغة قديما وحديثا ، خاصة وأنهم ينظرون الى اللغات السامية بمنظار واحد — كما فعل الأب مرمجى — فقد عقد موازنات بين المضعف الثلاثى فى العربية ، وبين ما يقابله فى السريانية ، فثبت أنه لا يقابله فى السريانية الا حرفان ، مثل (مص) بتشديد الصاد ، فيقابلها فى السريانية (مص) باسكان الصاد ... » (٢) .

ولكن الدكتور رمضان عبد التواب ، يرى أن الأب مرمجى ، قد خدعه ما آل اليه المضعف الثلاثى فى بعض اللغات السامية ، بعد أن سكنت اواخر كلماتها ، لسقوط الحركات الاعرابية وغيرها ، فضعف التضعيف منها وصارت على حرفين ، فظن هذا هو الأصل فيها ... ونسى الأب مرمجى : أنه عند اسناد المضاعف الى الضمائر فى العبرية والسريانية ، يظهر التضعيف » (٣) .

واقول : ان الأمر ليس فيه خداع : فالثنائية باقية للمادة وان ضعفت ، كما أن المضعف لا يفقد ثنائيته اذا ارتد الى معتل العين ، مثل : (كاع ، دام ، زير ، مير) من (كع ، زم ، زر ، مر) . (٤) .

فالتضعيف حقق للكلمة العربية الانتقال من الثنائية الى الثلاثية فى اواخر الدور الثانى فى رأى الشيخ العلايلى .

يضاف الى ذلك أن الثلاثى حين تفرع عن ثنائى سابق ، انما كان ذلك فى النشوء اللغوى قبل أن يكون فى الاشتقاق فقط . فاذا احتفظت وحفلت قواميسنا العربية — وفى مقدمتها معجم مقاييس اللغة لابن فارس — بالتضعيف ، وبدا الثنائى فى صورة الثلاثى ، فان مرد ذلك الى الانتقال من مرحلة الى أخرى .

(١) معجم الجهرة ، لابن دريد ١٣/١ .

(٢) فقه اللغة العربية ، د . نجا ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) فصول فى فقه اللغة ص ٢٦٦ .

(٤) مقدمة العلايلى ص ١٣٢ .

الثنائي كشير

الثنائي ليس بالقليل في العربية : كان الأحادية في التعبير كافية في المرحلة الأولى لإنسان لا يرتفع عن النوع وليس له من مطالب حياته المعيشية سوى الضروريات التي يحتاج للتعبير عنها .

وحين دعت الحاجة للتعبير سلك طريق الثنائية ، وذلك أمر مسلم به في اختراع اللغة وتدرج الأشياء ، وله آثار في كل لغة إنسانية احتفظت بأصولها القديمة السحيقة . وإذا بدت قليلة فهي — عند البدائيين — كافية .

وقد أتى من الأسماء والأدوات والحروف تنشئ الكثير أيضا ، مثل : أب ، أخ ، حم ، ابن ، يد ، دم ، شفة ، لثة ، رئة ... ومثل : كم ، وما (الموصولة) ... ومثل : لو ، لا ، بل ، ما (النافية) ..

وإذا اعتبرنا الثلاثي وما فوقه مخصبا من الثنائية ، كان عدد الأصول الثنائية كثيرا ويقرر الدكتور محمود حجازي : أن أكثر الكلمات الثنائية : « قد تطورت في اتجاه الثلاثي لحدوث ضرب من التوازن ، لكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية ، وهي الكلمات الثلاثية » (١) . فمنها ثنائي ، ومنها ثلاثي ، ولعل في هذا ضرب من التوازن على هذا الرأي .

وليست نشأة اللغة في أوليتها منطقية ، حتى تخضع للتقدير الكمي ، وقياس (الكومبيوتر) ، حتى تقبل بعض موادها ، ويرفض البعض الآخر ، إذ لم يكن هناك منطق ولا قياس ، وإنما هناك تعبير يواكب في تدرجه وتطوره تطور الكائن الحي الذي ينطق . فالتقدير الضئيل من الثنائي — في نظر بعض الباحثين المعاصرين — كان كافيا في الفهم والافهام والتعبير والتغطية والاشباع والامتناع في اعتبارات السذج وقتذاك .

فالثنائية ليست قليلة ، باعتبار معاشتها لفترة الإنسان البدائي ، بل تذكر المعاجم طائفة كبيرة من المفردات ذات الصوتين الصحيحين ، من

(١) علم اللغة العربية ص ٢٠٦

الأسماء ، مثل (عم ، فم ، هم ، دم ...) ، ومثل : (مال ، قال ، دعا ، سعى ...) من الأفعال .

وايضا وجود طائفة أكبر من بنات الصحيحين المضعفة الثانية ، نحو : (أب ، أد ، مج ، حج ، مد ، شد ، هد ، من ، كف ، نم ...) وهي كلها ثنائيات جرى عليها بعض التغيير الصوتي عند الاسناد أو الاضافة ، لأسباب صوتية محضة .

وهناك بحث حديث قيم ، أثبت أن ما كتب بالخط المسامري ، منذ أربعة آلاف سنة ، قبل الميلاد ، دلل على وجود صلات لغوية بينه — ما كتب بالخط المسامري — وبين لغات الجزيرة الحية ، ولا سيما العربية .

وأن اللغة الأكديّة (السامية) أول وأقدم لغة مدونة بقواعدها .. يغلب عليها البناء (الثنائي) المقطعي للكلمة ، ويعد هذا البناء الصورة الأولى لتشكيل الوحدات الدالة على المعاني ، والتي تكون الجذر أو النواة التي تدل على المعنى المطلق في الأصل ، ثم تتطور من حيث الشكل بالتغيير الحركي الداخلي ، أو بالاضافة اليها ، لتدل على معان جديدة ، تشترك مع الوحدة الأولى في المعنى الكلي ، وتتميز عنها . بمعنى جزئي خاص . (١) . واللفظ ترافق الانسان ، والانسان في تغير دائم .

وذلك كله يدل على اتفاق لغات الجزيرة في كثير من السمات ، وكثرة وجود الأبنية الثنائية المفردات ، ذات العلاقة الوثيقة المباشرة بالحياة الاجتماعية البدائية والوثيقة الصلة بشئون الحياة اليومية .

كما يؤكد الدلالة على أن المفردات الأولى للغة كانت ببساطة شئون الحياة ذاتها ، وتتعلق بالانسان وأعضاء جسمه ، مثل : (يد ، فم ، رأس ، سن ، كف ، دم ...) . أو تتعلق بذوى قريابه ، مثل : (أب ، أم ، أخ ، عم ، بن ابن ، بنت ...) . أو تتعلق بأحداث الحياة البدائية ، مثل : (قام ، نام ، صال ، راح ، جاء ، شد ، يد ، عد ، هد ، كل ، خذ .) ثم جاءت الأبنية (الثلاثية) تحمل معاني حضارية ، تدل على الاستقرار واتساع الحياة والتأنق في الصياغة ، والقصد الى الانتقاء .

(١) د . باكره رفيق حلمي ، مجلة المجمع اللغوي الأردني عدد ٢

مجلد / ١ ص ٦٠ وما بعدها ، بتصرف .

فإذا جاء من أسلافنا على أن : « كلام العرب مبنى على أربعة اصناف : على الثلاثى ، والرباعى ، والخامسى » . ثم يحكم بأن : « بنات الحرفين في الكلام قليل » (١) . قلنا : لا يمنعنا ذلك — كما لم يمنعهم — من الاعتراف بوجود البناء (الثنائى) مستقلا عن (الثلاثى) وليس منه ، وأنه نشأ في المرحلة البدائية لنشوء اللغة .

كما سبق أن ردنا اعتبارهم الثنائى المعتل ثلاثيا سقط ثالثه لعله لأن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل هى تغييرات صوتية محضة تطرأ عند الاسناد أو الاضافة لتغيير الدلالة الوضعية النحوية .

والميزان الصرفى ، انما هو وسيلة للكشف عن خفايا اللغة ، وإسرارها ، وتمييز أصناف مفرداتها ، وليس لتصنيع الأصول ، واخضاع جميع المفردات له .

وفى دراسة قيمة وجادة للدكتورة باكرة رفيق حلى ، تشير — أيضا — الى أن الثنائية ليست قليلة فى الأصول اللغوية ، وانما هى كثيرة فى العربية وشقيقاتها (الساميات) بل وأكثر من ذلك فى جميع اللغات بعامة ، حين تنقل عن (Blood Field) :

« ولو أجرينا دراسة دقيقة للمفردات وأبنيتها فى اللغة العربية ، وفى لغات الجزيرة العربية الأخرى لوجدنا أن بالامكان أرجاع معظم مفردات هذه اللغات الى البناء الثنائى ، وهو أبسط صورة لبناء الكلمة ، ليس فى لغات الجزيرة العربية فقط ، بل فى جميع اللغات ، فالوحدات اللغوية الوحيدة المقطع (Monosyllagic) ربما كانت هى الأصول الأولى التى نشأت منها وتطورت الوحدات المتعددة المقاطع : اما بتغيير الحركات الداخلية ، واما باضافة مقاطع خارجية الى صدورها ، أو أحشائها أو أعجازها . » (٢) .

وذكرت الدكتورة باكرة جهود علماء النحو واللغة العرب ، فى استقصاء أصول الكلمة ، وما يجرى عليها من تغيير ، وما يعتريها من تطور بالاعلال والابدال والقلب والحذف والادغام . . . حتى توصلوا الى نتائج طيبة ومذهلة فى أبواب التصريف والاشتقاق ، ساعد عليها سعة العربية ودقتها ومرونتها .

(١) الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢ ، ومعجم العين للخليل ص ٥٦

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى عدد ٢ م / ١ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .

وذكرت — بحق — أن بعض نتائج علمائنا ، بحاجة الى اعادة النظر فيها وفوق أسس علمية ، ساعدت الوسائل العلمية الحديثة على اكتشافها .
وعذر الأقدمين في ذلك أنهم لم يكونوا يملكون من وسائل الاختبار سوى الفكر والتجربة الذاتية في نطق الحروف ، وتحديد مواقعها في جهاز النطق ، وعلى الرغم من ذلك : فقد أصابوا في الكثير من نتائج أبحاثهم .. الى ان وصلت الى قول الخليل بن أحمد بأن « كلام العرب مبنى على أربعة أصناف : على الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي » وقالت :

« وأصاب في ذكر الثنائي بأنه البناء الذي يتألف من صوتين صحيحين ، وذكر لذلك الأمثلة (قد ، هل ، لو ، بل) . ولكنه لم يصب ، اذ حدد هذه ، بأنها تكون في حروف المعاني فقط .

أما الاسم والفعل فلا يردان على أقل من ثلاثة . وغاته أن الكلمات الاسمية : (أب ، أم ، أخ ، عم ، فم) لا تختلف من حيث البناء وعدد الأصوات الصحيحة عن بناء الأمثلة التي ذكرها ، وأساس البناء كما حدد هو الصوت الصحيح ، وربما كان السبب في ذلك : هو خضوع المفردات الاسمية والفعلية للاعراب والاشتقاق والتصريف ، وجود ابنية حروف المعاني في حالة لا تقبل التغيير » .

فالخليل — في نظر الدكتورة — مال الى الصناعة لا الى السليقة والطبيعة اللغوية ، التي يقضيها عهد الثنائية في مفرداتها التي هي من مدخرات النشأة الأولى للغة ، في عهد ما قبل التنبه للقياس ، ولذا يجب أن تعالج معالجة خاصة ، وفق منطق الواقع ، والتراث القديم . وقد كان الخليل — رحمه الله — يعتمد على ذواقه للأصوات : فقد كان يفتح فاه بالف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : (أب ، ات ... الخ) .

وأشارت الدكتورة باكزة ، الى أن (الأكديّة) — هي من أقدم صور لغات الجزيرة العربية وقوية الصلة بالعربية — تلتزم بالاعراب في جميع الحالات ، ونهايات الاسم ، تحل علامات الاعراب بأصوات المد (و ، ي) وليس بالحركات كما في العربية وضمت علامات الاعراب في الأكديّة عند الكتابة ، ومع ضم فهي ثنائية في مثل : (طيب = Tabu) بعيد = (Raku)
رب = (Rabu) .

وعادت الدكتوراة باكرة الى لغات الجزيرة العربية بعامة ، والعربية
بخاصة ، وذكرت أن المقارنات اثبتت أنها تتفق جميعا في أن الصيغة
الثنائية فيها — الاسمية والفعلية — تشمل طائفة كبيرة جدا من المفردات
تتكد تفوق الثلاثيات عدا .

وانها تنتظم الفئات الآتية :

١ — الأفعال الناقصة من حيث التصريف والوظيفة النحوية ، وعددها —
كما ذكر النحاة — سبعة عشر ، منها أحد عشر فعلا ثنائيا ، هي : كان ، صار ،
ظل ، بات ، آض ، عاد ، خدا ، راح ، ما (برح) ، ما (دام) ، ما
(زال) وليس (١) وفي الأكديّة ما يماثل ذلك ، مثل (Kano) وكذا في العبرية .

٢ — والأسماء المعروفة بالأسماء الستة ، من النحاة من يعربها بالحركات ،
ومنهم من يعربها بالحروف ، وهي في الحقيقة لا تخضع لأحكام الاعراب
المعروفة ، لأنها من ذوات المقطع الواحد القصير ، ويتطلب الصاق اللواحق
بها من مد حركاتها النهائية ، كما في نحو : (أبوك واخوك وفوك) .

وعند الافراد أن تعرب كما تعرب الأسماء الأخرى ، (جاء الأب ،
ورأيت الأخ) . (٢) وفي الأكديّة ما يقابلها ، نحو : (Hamu, Anu, Abu) وكذلك
في العبرية . ويلاحظ هنا أن بعض هذه الأسماء أحادية البناء في اللغات
الثلاث (الأكديّة ، والعربية ، والعبرية) : أي أنها تتألف من صوت صحيح
واحد وحركة مد طويلة . وفي الأكديّة والعبرية عدد وفير من هذه الكلمات
الأحادية .

٣ — الأسماء الثنائية ، عدا الأسماء الستة ، الوحيدة المقطع ، وهي
كثيرة في جميع اللغات العربية .

وهي إما أن تكون وحيدة المقطع قصيرة الحركة ، وتكون على أصناف ،
فمنها :

(١) ما يكون مفتوح الأول ، وهو الغالب ، نحو : (قد ، يم ، يد ،
دم ، غم ، هم ، كف ، دف ، رف ، خد ، جد ، صف ، بط ، رب ، حج ،
طب) .

(١) الكافية (شرح الاسترأبادي) ٢ / ٢٩٠

(٢) همع الهوامع ، السيوطي ، ٣٨/١

(ب) وما يكون مضموم الأول ، نحو : (أم ، دب ، جب ، خف ، در ، مر ، حق ، بر) .

(ج) وما يكون مكسور الأول ، نحو : (قط ، هر ، زق ، رق ، شص ، دن ، كن) .

وفي اللغات الأكديّة ما يقابلها تماما .

٤ — الأسماء الثنائية ، ذات النهايات الحركية الممدودة ، نحو : (فتى ، صبا ، هوى ، نوى ، جوى ، عصا ، قفا ، مها ، علا ، سها ، ربا) .

٥ — الأفعال المعتلة ، وذكر النحاة ثلاثة أصناف منها : المثال ، نحو : وعد ، وهب . والأجوف ، نحو : قال ، مال . والناقص ، نحو : سعى وجرى ودعا .

ولو أمعنا النظر ، لوجدنا أن المثال الأول سالم وليس معتلا : فالواو في (وعد) ليس صوتا حركيا أو حرف علة ، بل هو صوت صحيح ، مخرجه من بين الشفتين كالياء والميم ، واختفاؤها عند تغيير البناء ليس واجبا ، وإنما هو ظاهرة حضارية ثبتت في اللغة الكتابية فقط وبقيت في لهجات الكلام ، فنحن نقول : (يوعد) ، و (يوهب) . وهو بذلك ثلاثى صحيح .

أما المثالان الثانيان — في الأجوف والناقص — فهما ثنائيان ، وحرفا المد فيهما حركتان طويلتان .

وخلصت الدكتورّة من كل ما سبق — وأنا معها — الى أن :

« المفردات الثنائية تتوق في العدد الثلاثيات ، وأن معظم الثلاثيات تطور من أصول ثنائية (١) .

وفي ختام دراستها القيمة ، تدعو الباحث الى ملاحظة الأحاديث في لغات أخرى ، كالإنجليزية ، في نحو (Zoo, See, Do, Too, You, we, He, Se, Tea) وفي الفارسية ، نحو : (دو = اثنان ، شا = الملك العظيم ، مو = شعر ، سى = ثلاثون ، رو = وجه ، دو = غاية ، خو = عادة ، تا = صفحة ، با = قدم) .

وفي اللغة الكردية ، نحو : (دو = اثنان ، مو = شعر ، رو = وجه ، شو = زوج ، جو = شعر ، خو = عادة ، رى = طريق ، دى = قرية) . وقد أطلنا في هذا المقام ولنا عذرنا ، لأن الكثرة من الباحثين دأبت على القول السريع ، بأن الثنائية في لغتنا قليلة .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ج ١ عدد ٢ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .

بحث الثنائية ليس ترفا عقليا

● والبحث في نظرية « الثنائية » ليس ترفا عقليا ، ولا أمرا هامشيا ، ولا يتوقع في دقة تخصصية :

فمن الاعتراضات الشكلية على بحث مشكلة « الثنائية » ما أثاره الأستاذ عبد القادر المغربي معترضا على آراء الأب مرمرجى — بقوله :

« واللغة العربية الى غير هذا — من الخدمات المتواضعة — أحوج ، وإلى نوع آخر من الغذاء الاصلاحى أنجع وأنضج » . (١)

وهذا في رأى الغاء فج للمسألة من أساسها ، وغلق لباب بحث تحتاجه العربية للتأصيل والوصول الى الحقيقة في مسائل طال بحثها في غير ما تكاتف وامعان ، فبقى الخلاف معلقا لها ، والضباب مخيما حولها .

ولذا يرد الأب مرمرجى على الأستاذ المغربي في موضوعية مشوبة بالقسوة ، حين يصفه بأنه : « من المتمسكين بالقديم ، وغير الواقفين على كنه (الثنائية والالسانية) ، لجهله — ما عدا العربية — ببقية اللسان السامية وقواعديتها وأسرارها وتاريخها ، وما تفترض مقارنتها من المعلومات والأساليب التقنية ، وهذا مما يؤسف عليه ، فان الأستاذ — مع كونه اماما في العربية — يعسر عليه المناقشة في ذات الموضوع » .

ثم يسوق الكلام الى كل معارض للثنائية ، بقوله : « فكأنى بحضرات أئمتنا الأجلاء ، يؤثرون بقاء المعجمية على ما هى عليه من الاضطراب ، والتضارب ، والتنافر ، والتناقض في اشتقاق الالفاظ وتطور معانيها ، على أن تنسق ويعمل سياقتها ، فيتجلى فيها الانسجام والتساقق والمنطقية » . ثم يعود الى الحدة ، والثورة على المألوف ، ويلتمس العذر للأقدمين بقوله :

« وذلك لأن الوسيلة المقترح استخدامها ، لبلوغ هذا الأرب ، هى : (الثنائية ، والالسانية) وهو ما لم يألّفوه ، فلا تستمرئه ذهنيتهم التقليدية .

(١) معجمات عربية سامية ص ١٠٨

هــلا اأأالى اذا أزمأ بأـن نفس اللأولن الأأأمـن — الالن أأأروا بالأأأاء والعأقرىة — لو عاشوا فى زماننا ، وأأأنوا معرفة اللأأا السامىة ، ووقفوا على أأأم العلوم الألسنىة فى الأصأاع الغربىة ، لأأأوا أأأرا من نظرىأأهم ، وأعأأأوا المأأأب المسأأأأة — على أن ما أأأر على أأأماء عملـه ، من الهمن الوم على شىوخ اللأة أأراؤه فى معأأهم ، ولا سىما فى وسط المأأم اللأولىة ، وبأوع أأص بىن أأضاء لأأا وضع المعأأم الأأأة « (١) .

ومن النأأ الشألى أىضا لنظرىة « أأأأىة » ، فى نأأ أأأ « هل العربىة منطقىة » لأب مرمرأى . ما أأأه الأأأر أأأ فأأ الأأوانى ، اذا وصف مثل هذا البأأ بأأه « بأأ أأص ، بهم المشأألن بالأأة وأصولها واشأأأأها ، وبهم المأأم اللأولى (المصرى) بأأل أأص .

وآأسأل : هل أأأ المأأم اللأولى على البأأ ؟ وأأأ أأأأأ بأأأه أم لا . أأا أصف أأأأىة بأأأا هأأمة للأأأىة والأأأىة ، ومأأأة لأرأأا المعأأم (٢) .

وآرد الأب مرمرأى على شأ الأأأأأ الأول ، بأن المأأم أأأ عملـه وأأأى علىـه ، وأأه أأأى رسأأى أسأأأأا من صأأ السأأأة المرأوم مأأ أوفىأ رفأأ بأأا ، رأىس المأأم ، ومن صأأ المعألى أأأ العزىز فهمى بأأا . أأا آأمنى المؤلف أن أأأأى المأأم اللأولىة نظرىة ، لأأأر الوسأأل العلمىة والأأأىة والمأأىة ، ومؤأأرة المأأأىن .

وآرد على الشأ الأأأى بأن :

« أأأأىة فى أأأأا أأر هأأمة للأأأىة ولا الأأأىة ، ولا هى مأأأة أركان المعأأم ، أأما هى وسىلة الأأأأىل السأأأ أأأر « الأأأأىف » :

فأأأأل بأأأأىة آأأ الأأأأىف على ما هو للأأأى والأأأى وآأأر عملـه فى المعأأىة ..

وفى هذا أأأل عىنـه لا آأأأى مأأ الأأأىة والأأأىة من اللأة ، أأأه آأأأى بأأه : أأا أن الأأأى آسوأ رأـه الى الأأأى أأأل آمكن رأ الأأأى

(١) المأأر السأأأى .

(٢) مأأة الأأأأة المصرىة أأأ ٥٣١

إلى ثنائى ، مما ينجم عنه أن الثلاثى ليس بدء الاشتقاق ، بل الثنائى .
ويرى عمليا أن فى هذه النظرية للمعجمية فوائد جمة ، منها تجلى الانسجام
والتساوق والمنطقية فى تشعب الألفاظ بعضها عن بعض .
وتوسع المعانى وتطورها ، مما هو واضح الفقدان فى الحالة الثلاثية
الحاضرة .

فمن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية ، لأنها بالعكس تنشئ فيها
تنظيما معقولا منطقيا .

كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل : محيط المحيط ، واقترب الموارد ،
والبستان ، لم يضر بالمعجمية ، بل نفعها ، وإن خالف بالواقع تنظيم (القاموس
المحيط ، واللسان ، والتاج) ، أو بالأحرى : قلة التنسيق فيها (١) .

غير أنى أبادر فأقول : إن بحث الثنائية ، سيضيف إلى الأبحاث اللغوية
فى العربية أعباء كبيرة تتطلب منا تضافر الجهود :

فسيجب علينا ذلك من جديد دراسة تاريخ العربية ووصفها وتطورها .
وسيجب علينا : أن نعيد النظر فيما قعده اللغويون فى بابى الاعلال
والادغام ، وما أرسوه من نظريات ، وما تخيلوه من تعليقات ، وما سلموا به
من أوزان :

فوزان قط بالتشديد (فع) لأنها عين الكلمة لا فعل كما ذكروا على أنها
لام الكلمة ، إذا قلنا : قطع بالتشديد على وزان فعل بالتشديد .

وسنعيد النظر فى سلاسل الاشتقاقات ، وخاصة غير القياسية
منها ، لبعثها وبحثها والانتفاع بها ، للاثراء والتنمية اللغوية ، وجعلها
مطرده — ولو على رأى الكوفيين — للاستفادة من مادتها فيما تمطرنا به
محدثات العصر الحديث صباح مساء ، من مدلولات اجتماعية تحتاج لألفاظ
لغوية ، ويكاد هذا الجديد يصل كل يوم إلى خمسين كلمة (كما ذكر المكتب
الدائم لتنسيق التعريب فى العالم العربى) .

وحين تقف العربية بكاء بلهاء أمام هذا الطوفان ، سريمها أبناؤها —
قبل أعدائها — بالعقم ، وليست العربية عقيمة ، وإنما هى ولود مرنة مطواع .

وسنراجع — فى ضوء النظرية من جديد — الأصول الثلاثية غير السالبة (أى المضعفة والمضاعفة والمهموزة والمعتلة بأقسامها : المثال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف المفروق والمقرون) وكذلك مشتقاتها ، ومعالجتها فى ضوء المبادئ الحديثة (للفونولوجيا : Phonologie) .

وسىلاقى وزن (فعمل) تحفظات جديدة ، اذ لا يصلح بشكله الحاضر لقياس الأصول الرباعية خاصة ومشتقاتها عامة .

بل اننا سنضطر الى أن نزن الرباعى المضعف ، مثل : وسوس ، على فضعف ، لا على فعمل ، اذ أنه مكرر من ثنائيين .

ولن تبقى حروف الزيادة محصورة فى حروف (سألثونيها) . اذ أمكن تشديد كل الحروف الأبجدية فى العربية .

وستحتاج الثنائيات التى انتقلت الى ثلاثيات — وكذلك مشتقاتها بالشدة والمد — الى اوزان خاصة بها ، وليست على وزن (فعمل) .

ولا يخيف ذلك وغيره سدنة العربية وحماة : فمتى صحت العرائم ، وعلت الهمم ، وقوى الدفع ، وخلص الاخلاص ، فستخدام لغتنا وفخرنا ، وسنبنى كما بنت اجدادنا ، ونفعل فوق ما فعلوا .



وبعد

فتاريخ اللغات السامية فى أكثر نواحيه غامض ، ورمال الجزيرة العربية — وهى موطن الساميين — لا تنصح عما يصف هذا التاريخ البعيد .

ولذلك سىظل الاختلاف بين الثنائيين والثلاثيين قائما بين أبناء العربية وغيرهم ، وسيجد كل فريق ما يبرر به القبول أو الرغص لهذه النظرية أو تلك . وسيبقى الأمر كما قال الأب (هنرى فليش) :

« ان التحليل الداخلى للكلمة العربية أو السامية ، لتمييز الأصول انثائية لما ينته الى نتيجة مرضية ، ولعله من المحال أن يحدث هذا . وخلاصة القول : ان مشكلة الثنائية لما تلقى حلا » (١) .

وإذا كان علماء التاريخ ، وعلماء « الأنثربولوجيا » يتنازعون الرأى فيما بينهم أشد الاختلاف ، مع خبر يروى ، أو أثر يذكر ، أو شاهد يرجح ، أو حفریات تهدى .. فان باحثى اللغات أشد حيرة ، وأكثر اختلافاً ، وأوسع متاهة .. حين يصمت التاريخ ، ويندر الشاهد ، ويعز الأثر ، ويفتقد الدليل ، وتضيع الوثائق .

ولكن قياس الغائب على الحاضر ، وأعمال العقل فى المأثور على قلته باعتبار أن الظاهرة تشيع .. وتقلب الفكر فيما سبق مما ذكرناه ، يجعلنى أقدر وأنا مطمئن :

الى أن عددا كبيرا جدا من الأصول الثلاثية وما فوقها يرد الى أصول ثنائية الأصل .

وان الجذور الثنائية أصيلة وثابتة فى لغتنا ، وغير قليلة . ولعلنى بذلك الجهد المتواضع أكون قد قدمت شمعة على طريق البحث ، تهدى السائرين ، وتحفز الباحثين على التنقيب عن الحقيقة ، حتى يرى الضوء جانب من جوانب العربية ، بقى زمنا فى حجاب مستور .

« والله يقول الحق وهو يهدى السبيل » (١)

* * *

المراجع

- ١ — الأب أنستاس مارى الكرملى وآراؤه اللغوية : د . ابراهيم السمرائى ، ط المعرفة بمصر سنة ١٩٦١م
- ٢ — الاتقان فى علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطى ، ط الثالثة القاهرة سنة ١٣٧٠هـ
- ٣ — جهرة اللغة : لابن دريد الأزدي — ط حيدر آباد — الهند ١٣٤٤ هـ
- ٤ — الخصائص : لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق الشيخ النجار ، ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ
- ٥ — عبقرية اللغة العربية : للأستاذ محمد المبارك . ط دار الفكر ببيروت
- ٦ — العين : للخليل بن أحمد ، تحقيق : د . عبد الله درويش ، ط القاهرة
- ٧ — الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان — القاهرة سنة ١٨٨١ م
- ٨ — فى التطور اللغوى : د . عبد الصبور شاهين ، ط أولى القاهرة سنة ١٣٩٥هـ
- ٩ — فقه اللغة العربية : د . ابراهيم محمد نجا ، ط السعادة بمصر سنة ١٩٧٥م
- ١٠ — فقه اللغة المقارن : د . ابراهيم السمرائى ، ط بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١١ — اللغة وخصائص العربية : للأستاذ محمد المبارك ، ط الثالثة بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١٢ — فى علم اللغة العام : د . عبد الصبور شاهين ، ط ثانية ، القاهرة سنة ١٣٩٧هـ
- ١٣ — فى اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس — القاهرة
- ١٤ — الكتاب : لسيبويه ، ط بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ
- ١٥ — الألسنية العربية : للأستاذ ريمون طحان ، ط دار الكتاب اللبنانى بيروت
- ١٦ — اللغة : ج . فندريس ، تعريب : الدواخلى والقصاص ، ط القاهرة سنة ١٩٥٠م

- ١٧ — اللغة العربية في عصور ما قبل التاريخ : للأستاذ أحمد حسين شرف الدين سنة ١٩٧٥ م
- ١٨ — اللغة العربية عبر القرون : د . محمود حجازى (المكتبة الثقافية) عدد ١٩٧
- ١٩ — اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس . القاهرة
- ٢٠ — من أسرار اللغة : د . ابراهيم أنيس . مصر سنة ١٩٥١ م
- ٢١ — المزهرة في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطى ، ط الحلبي بمصر سنة ١٣٧٨ هـ
- ٢٢ — المعجمية العربية على ضوء الثنائية والالسانية السامية ، للأب : ١ . س مرمجى الدومنى . ط في القدس سنة ١٩٣٧ م
- ٢٣ — معجمات عربية سامية : للأب : ١ . س مرمجى الدومنى ، ط لبنان سنة ١٩٥٠ م
- ٢٤ — مقدمة لدرس لغة العرب : للشيخ عبد الله العلايلي — القاهرة سنة ١٩٣٦ م
- ٢٥ — مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ
- ٢٦ — نظريات في اللغة : للأستاذ أنيس غريجه ، ط دار الكتاب اللبناني — بيروت
- ٢٧ — نشأة اللغة عند الانسان والطفل : د . على عبد الواحد وافي ، ط ثمانية القاهرة
- ٢٨ — نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها : للأب ماري انستاس الكرملى ، ط سنة ١٩٣٨ م
- ٢٩ — الوجيز في فقه اللغة : للأستاذ محمد الأنطاكى . ط الشهباء بحلب سنة ١٣٨٩ هـ

محتويات الكتاب

صفحة

٤	تقديم
٧	مقدمه
١٥	الأحادية في اللغة
٢٩	نظرية الثنائية
٤٠	ثنائية وثنائيون
٥١	وجهات نظر في مسلك الثنائية
٦٥	نظرية الثلاثية
٧٤	الثنائية في الميزان
٧٨	من ميزات الثنائية
٨٣	الثنائي كثير
٨٩	بحث الثنائية ليس ترفا عقليا
٩٤	المراجع
٩٦	محتويات الكتاب

رقم الايداع ٣٤٠٨ / ١٩٨٠